

M E A K-Weekly Economic Report  
Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي  
الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

المستشار الاقتصادي  
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/419

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 05 شباط، 05 February 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 419

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي  
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي  
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي،  
ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات  
المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من  
ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/419  
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري  
الأحد 05 شباط، 05 February 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 419  
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

<p>Weekly Economic Report No. 416</p> <p>Link to download the report in PDF format:</p> <p>The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics, economists, decision-makers and followers, to facilitate access to economic information.</p> <p>I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.</p> <p>I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes</p> <p>Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.</p>	<p>التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 416</p> <p>رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي اف:</p> <p>التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصريف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.</p> <p>أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتدقيق الموثوقية.</p> <p>وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.</p> <p>ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.</p>
--	--

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/419

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 05 شباط، 05 February 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 419

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

### Contents

- 1 - أزمة الغاز.. كيف تهدد وحدة الاتحاد الأوروبي؟ ..... 5
- 2 - ما قصة خط الأنابيب الرئيسي "نورد ستريم-2" الذي سيحدد مستقبل أوروبا؟ ..... 13
- 3 - الاقتصاد العالمي في عام 2023.. إلى أين؟ ..... 20
- 4 - رؤساء تنفيذيون واقتصاديون يحذرون من دافوس: استعدوا لركود اقتصادي! ..... 28
- 5 - في نسخته 53.. انطلاق منتدى دافوس الاقتصادي العالمي ... 31
- 6 - BlackRock Invested \$24 Million In Sam Bankman-Fried's Crypto Exchange, CEO Says ..... 33
- 7 - Arab Agro Forum: food security in the face of challenges ..... 34
- 8 - Frederick Engels' Speech at the Grave of Karl Marx ..... 37
- 9 - Dozens of media companies set 2023 content deals with Twitter ..... 40
- 10 - Is rising income inequality just an illusion? ..... 44
- 11 - سوق سرية للدولار في مصر: جهاز بالدولة يتربح من أزمة النقد الأجنبي ..... 49

- 12 - بالأرقام: عدد سكان لبنان والكثافة السكانية ومتوسط الأعمار  
58 .....
- 13 - الجزائر وقطر ومصر: الدول المستفيدة من أزمة الطاقة... 60
- 14 - أكبر مصنع للغزل بالعالم يعيد أمجاد النسيج المصري..... 68
- 15 - المواطن عاجز عن تحمل تكلفة الغذاء اليومي..... 73
- 16 - مدير التأمين والمعاشات: حصة المتقاعدين 95 مليار ليرة . 74
- 17 - بنك سورية الدولي الإسلامي يحصد جائزتي أفضل بطاقة  
ائتمانية وأفضل تطبيق موبايل بنكي في سورية لعام ٢٠٢٢ ..... 76
- 18 - ماذا ينتظرنا في العام الجديد من نكبات اقتصادية جديدة؟ ... 78
- 19 - ريف دمشق وحلب الأكثر تضرراً: الحرب ترحل... والإعمار  
لا يأتي..... 84
- 20 - سعر صرف الليرة السورية تجاه بعض العملات العالمية... 89

الدكتور مصطفى العبدالله الكفري  
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/419

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 05 شباط، 05 February 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 419

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry



أولاً - أخبار الاقتصاد العالمي:

1 - أزمة الغاز.. كيف تهدد وحدة الاتحاد الأوروبي؟



كتب بواسطة: عماد عنان، نشر بتاريخ 2022/09/05



توقف خط غاز نورد ستريم 1 يهدد بشتاء قارس في أوروبا  
"إن برلين تستعد لسيناريو مرعب بسبب أزمة الطاقة".. لم يكن  
هذا التصريح القاسي لوزير الاقتصاد الألماني نوربرت هابيك والصادر عنه  
قبل أيام إلا ترجمة فعلية لعمق الأزمة التي تواجهها أوروبا بأكملها وليست  
ألمانيا فقط بسبب وقف إمدادات روسيا من الغاز الذي أصاب القارة العجوز  
بالشلل التام.  
التصريح يأتي تزامناً مع حالة الإرباك المتعمد التي أحدثتها موسكو  
بعد غلق خط الأنابيب "نورد ستريم 1" (أكبر خط أنابيب غاز روسي إلى  
أوروبا من ناحية الكمية التي تبلغ 55 مليار متر مكعب سنويًا) الذي ينقل الغاز  
الطبيعي الروسي إلى ألمانيا يوم 31 أغسطس/آب الماضي، حينها بررت

الشركة الروسية المنتجة للغاز "غازبروم" بأن هذا التوقف نتيجة أعمال صيانة ستستغرق ثلاثة ثم يعود الخط للعمل مرة أخرى.

وكان يفترض أن تنتهي تلك المدة السبت 3 سبتمبر/أيلول الحالي، لكن المفاجأة كانت مع إعلان الشركة الروسية بأنه لم يكن بإمكانها استئناف التدفقات لأوروبا، مبررة تلك الخطوة هذه المرة بوجود تسرب زيت في توربين الغاز الرئيسي في محطة بورتوفيا للسخن بالقرب من مدينة سان بطرسبرغ، وعليه ستخفض الطاقة الإنتاجية اليومية لتلك المحطة إلى 33 مليون متر مكعب من الغاز يوميًا بدءًا من الأحد 4 من الشهر الحالي، أي نحو 20% فقط من طاقة خط الأنابيب، حسب بيانات الهيئة الألمانية المشغلة. كانت أوروبا تعول على الإمدادات الروسية التي تلي 40% من احتياجاتها من الغاز لعبور شتاء هذا العام على الأقل، حتى لو تراجع بنسب ما بسبب الحرب الأوكرانية كأحد الأسلحة التي تستخدمها موسكو في تصعيدها مع الغرب، غير أن وقف خط "نورد ستريم 1" بشكل نهائي كان بمثابة الصدمة التي من المتوقع أن تحدث حالة من الارتباك والفوضى داخل الشارع الأوروبي بما ينذر بتصاعد حالة الاحتقان والغضب الذي ربما يحدث زلزالاً مدويًا في جدران الاتحاد الأوروبي برمته، ليوافق التكتل الاقتصادي الأكبر في العالم واحدة من أشد الأزمات وأخطر التحديات منذ تشكيله عام 1991.

شتاء قارس ومخاوف من الشلل التام

في ظل التطورات الأخيرة من المتوقع أن تشهد أوروبا هذا الموسم شتاءً قارساً ربما يكون غير مسبوق في ظل نقص الغاز ومشتقات الوقود المختلفة من بنزين وسولار، وهو ما يعني قبوع الكثير من مواطني القارة العجوز في

عتمة إجبارية ربما تمتد طيلة ساعات الليل على أقل تقدير، وهو ما بدأت إرهاباته خلال الأونة الأخيرة.

فعلى المستوى الشخصي، هناك قلق من نفاذ غاز الطهي بما يشكل تهديداً كبيراً للأمن الغذائي للمواطنين، يتزامن ذلك مع ارتفاع جنوني في أسعار السلع والخدمات، هذا الارتفاع يفوق بمراحل حزم الدعم الحكومية المقدمة، بجانب انقطاع التيار الكهربائي بشكل كبير على عكس العادة نتيجة ندرة الوقود المستخدم لتشغيل محطات توليد الكهرباء.

حقوقياً.. هناك حالة من القلق تخيم على عشرات آلاف المهاجرين واللاجئين ممن يقطنون المخيمات والمساكن محدودة الخدمات، فهم الأكثر عرضة لتداعيات الأزمة، حيث المساكن غير المهيأة للشتاء وندرة وقود التدفئة بما يهدد حياة الكثير منهم خاصة كبار السن والأطفال.

لجأت دول أوروبا إلى تبني بعض السياسات الداخلية والإجراءات الممنهجة لتخفيض استهلاك الغاز قدر الإمكان

وعلى المستوى الرسمي، فالأزمة ممتدة بما يهدد تشغيل المفاعلات النووية، ووقف حركة الإنتاج داخل المصانع بسبب تجمد الماكينات وخطوط الحركة جراء عدم وجود الوقود الكافي لتشغيلها، بما يضع منظومة الصناعة في أوروبا - وهي المورد الأكثر أهمية للقارة - على المحك في انتظار مستقبل غامض، يحمل معه الملايين من العاملين إلى منصات البطالة.

يقول أحمد شحاتة (42 عاماً)، هولندي من أصل مصري، إن الأشهر الثلاث الماضية شهدت تراجعاً في إمدادات الغاز المقدمة لأصحاب الحقول والمزارع والمصانع بشكل كبير، ما دفع الكثير منهم إلى إغلاق مزارعه ومصانعه وتسريح العمالة، منوهاً في حديثه لـ "نون بوست" أن حجم تقليص

الإمدادات الأسبوعية للمواطنين وصل إلى أكثر من 50 أو 60% في كثير من الأحيان، وهو ما يعني كارثة بكل المقاييس ربما لا تتحملها الدولة كثيرًا، على حد قوله.

### جهود حكومية غير كافية

تحاول أوروبا تحقيق أي مكاسب ممكنة في معركة تقليص الاعتماد على الغاز الروسي، كإحدى الإستراتيجيات المتبعة لتقزيم النفوذ الروسي أوروبياً وعدم الارتهان لموسكو في مجال الطاقة، وهي المعركة التي تتكبد فيها أوروبا خسائر فادحة منذ فبراير/شباط الثاني الماضي نظراً للاعتماد شبه الكامل على تلك الإمدادات على مدار عقود طويلة.

كانت الإستراتيجية الأولى التي اتبعتها الغرب لكسب تلك المعركة، البحث عن بدائل أخرى بأسرع وقت ممكن قبل حلول فصل الشتاء، فكان طرق أبواب قطر والجزائر وأذربيجان و"إسرائيل" لإنعاش السوق الأوروبي بإمدادات الغاز والطاقة بما يعوض ولو جزئياً الإمدادات الروسية المتأرجحة بين التقطيع والمنع الكامل.

بالتزامن مع ذلك لجأت دول أوروبا إلى تبني بعض السياسات الداخلية والإجراءات الممنهجة لتخفيض استهلاك الغاز قدر الإمكان، منها، كما فعلت فرنسا، إجبار المتاجر والمحال الكبرى ذات الاستهلاك المتزايد للكهرباء على غلق أبوابها مبكراً، مع تقليل الإعلانات الخارجية في الشوارع والميادين والمباني العالية التي تستهلك الكثير من الطاقة.

بعض الدول الأوروبية الأخرى وضعت خططاً مدروسة لتخفيض الاستهلاك خلال موسم الشتاء هذا العام بنسب لا تقل عن 15% خلال الفترة بين أغسطس/آب الحالي وحتى مارس/آذار 2023، كما لجأت دول ثانية إلى



استخدام الفحم في توليد الطاقة وتشغيل محطات إنتاج الكهرباء، رغم الانتقادات البيئية السابقة بشأن هذا الخيار الذي تحول إلى خيار إجباري في ظل تلك الأجواء الصعبة.

### ارتباك في الشارع الأوروبي

باتت أوروبا مضطرة لتحمل أعباء مالية إضافية لتوفير الحد الأدنى من مصادر الطاقة التي تضمن بقاء خطوط الإنتاج قيد التشغيل، مهما كانت الكلفة، وربما يمتد هذا المسار الشرائي باهظ الثمن إلى عام 2025 حتى توفير البدائل الكافية للحصول على الغاز المسال، وهو ما يمثل ضغطاً كبيراً على اقتصادات تلك الدول، يتزامن ذلك من كلفة جديدة تتحملها الحكومات عبر حزم الدعم المقدمة للمواطنين لمواجهة تلك التحديات، سواء ندرة مصادر الطاقة أم مواجهة التضخم وارتفاع الأسعار الجنوني.

ولا شك أن وقف روسيا إمداداتها من الغاز سيشعل سوق الأسعار في أوروبا بشكل قياسي، وهو ما سينعكس حتماً على المواطن الأوروبي الذي لم يتعرض لأزمة كذلك طيلة حياته، كما أنه يفتقد لوسائل مواجهة مثل تلك التحديات، ما يجعل الكرة بكامل استدارتها داخل ملعب الحكومات، وهذا ضغط آخر ربما لم يكن موجوداً لدى الدول المعتادة على مواجهة مثل تلك الأزمات.

السؤال هنا: إلى متى سيتحمل الشارع الأوروبي تلك الأزمة؟ سؤال ربما يكون من الصعب الإجابة عنه بشكل دقيق لكن المؤشرات الأولى تذهب باتجاه حالة من الاحتقان والارتباك ربما تشهدها الساحة الأوروبية، ولعل ما حدث في العاصمة التشيكية براغ قبل أيام جرس إنذار ورسالة شديدة اللهجة للجميع، حيث شارك عشرات الآلاف (بعض التقديرات تشير إلى أكثر من 70 ألف

متظاهرين) في تظاهرة حاشدة ضد الحكومة للمطالبة بمساعدات ودعم لمواجهة موجات الأسعار الجنونية ونقص مصادر الطاقة.

يعلم بوتين حجم وقوة سلاح الغاز في معركته مع الغرب، ويراهن بشكل كبير على إحداث حالة من الانقسام داخل الجدار الأوروبي عبر هذا السلاح وعلى الفور رضخت الحكومة للمطالب الجماهيرية خشية التصعيد، فأعلنت عن مساعدات للمواطنين تبلغ قيمتها 7.2 مليار دولار، بما يمثل نحو 3% من الناتج الاقتصادي للبلاد، هذا بخلاف زيادة الأجور والمعاشات والتعهد بمنح ومحفزات مستقبلية لمواجهة ارتفاع تكاليف الإسكان وأسعار الطاقة التي تعد الأعلى منذ عام 1993.

ما حدث في براغ ليس بمستبعد أن يحدث في باريس وبرلين وروما ومدريد وأمستردام وبروكسيل، فحين يشرف مخزون الغاز والنفط على النفاد فإن سيناريو التصعيد ربما يكون الأقرب، فالمواطن الأوروبي الذي لم يعتد تلك الأزمات لن يتحمل كثيرًا، وربما يستغل البعض من المعارضة والتيارات اليمينية المتطرفة تلك الأزمة لتحقيق مكاسب سياسية بتغذية روح الغضب الشعبي في مواجهة الأنظمة والسلطات الحاكمة، ما يعني أن القارة برمتها ستكون فوق فوهة بركان إن لم تتدارك الحكومات الأمر وتخفف من وطأة الأزمة رغم الكلفة الغالية لذلك.



يدرك بوتين جيدًا حجم وقوة سلاح الغاز في مواجهة أوروبا وحدة الاتحاد في مأزق

الإنتاج الروسي اليومي من النفط يبلغ قرابة 11 مليون برميل، 5 ملايين منها يتم تصديره، بما يمثل 12% من حجم تجارة النفط العالمي،

والباقى للاحتياجات الداخلية، فيما تعتبر ثاني أكبر مورد للنفط لأوروبا بنسبة 40%، وهي النسبة ذاتها على مستوى الغاز الذي تصدر منه يوميًا 23 مليار متر مكعب، وفي المجمل فإن أكثر من 70% من صادرات الغاز الروسي وقاربة 50% من صادرات النفط تذهب إلى أوروبا وهناك 5 دول فقط من إجمالي 44 دولة أوروبية تستحوذ على 50% من الصادرات الروسية من الغاز: ألمانيا 16% وإيطاليا 12% وفرنسا 8% وبيلاروسيا 8% وتركيا 6%، هذا بجانب الصين 5% وهولندا 5% وكازاخستان 5% والنمسا 5% واليابان 4% والمملكة المتحدة 4% وبولندا 4% والمجر 3%، فضلًا عن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 10%، وهي الدول الأكثر عرضة للتأثر بوقف الإمدادات والمرجح أن تواجه عراقيل وأزمات مضاعفة خلال الفترة المقبلة.

يعلم بوتين وحكومته جيدًا حجم وقوة سلاح الغاز في معركته مع الغرب، ويراهن بشكل كبير على إحداث حالة من الانقسام داخل الجدار الأوروبي عبر هذا السلاح، حيث يُحمّل بعض القوى مسؤولية ما وصلت إليه الأوضاع من تردي والأزمات المرشح أن يواجهها الأوروبيون خلال الشتاء القادم، وهي الرسالة التي ربما تحدث الفتنة بين دول الشمال المنتجة للنفط والغاز والأقل تأثرًا بوقف الإمدادات الروسية ودول الجنوب المستوردة والأكثر تأثرًا بطبيعة الحال.

لا تحتاج أوروبا لأكثر من 6 أشهر فقط لترتيب الأوراق وتوفير البدائل، فإن نجحت في عبور فصل الشتاء الحالي دون أزمات إضافية فإنها ستكسب معركة التخلص من التبعية الروسية

وفي سياق أوسع تحاول موسكو إعادة توتير الأجواء مرة أخرى بين الولايات المتحدة وأوروبا، وذلك عبر اتهام واشنطن بالعمل لصالح أجندها الخاصة على حساب مصالح الأوروبيين، ودون مراعاة أي اعتبارات أخرى بشأن الخسائر التي ربما تتعرض لها القارة العجوز، كونها - أمريكا - الأقل تضرراً من وقف الإمدادات فيما تزيد من تعميق الفجوة بين أوروبا وروسيا من خلال التماذي في سياسة العقوبات المتواصلة.

الرهان هنا على تماسك الاتحاد الأوروبي كمنظومة دول مستقلة ذات موقف موحد في مواجهة تلك الأزمة التي تتفاوت درجة تأثيرها بين دولة وأخرى، لكن إلى أي مدى سيظل هذا التماسك، فتصاعد الضغوط الشعبية والاقتصادية ربما تدفع بعض الدول إلى الخروج عن السرب والتعامل ببرغماتية واضحة في مواجهة موسكو التي ستفتح ذراعيها بلا شك لكل الطيور المهاجرة، ما يعني انفراط عقد التكتل الاقتصادي الأكبر عالمياً. لا تحتاج أوروبا لأكثر من 6 أشهر فقط لترتيب الأوراق وتوفير البدائل، فإن نجحت في عبور فصل الشتاء الحالي دون أزمات إضافية فإنها ستكسب معركة التخلص من التبعية الروسية، وتقلم أظافر الدب داخل أوروبا، وسترسم صفحة جديدة من معادلة التوازنات في العالم، لكن فترة الأشهر الست ليست بالفترة القصيرة، كما أن قدرات الحكومات على تحمل تبعاتها متفاوتة وغير مضمونة.

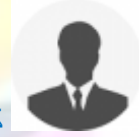
على أي حال، فإن الأزمة الحالية ستعيد الكثير من الحسابات، وتفرض واقعاً جديداً سيكون له صدهاء على تشكيل خريطة التحالفات مستقبلاً، فالوحدة الغربية الظاهرة الآن تخفي ورائها انقسامات حادة، ربما لم يحن وقت خروجها للعلن بسبب الضغوط الممارسة من هنا وهناك للحفاظ على هيبة

الاتحاد والتكتل، فهل تنجح موسكو في توظيف سلاحها بالشكل الذي يحقق أجندتها؟ وإلى أي مدى ستصمد أوروبا في مواجهة هذا السلاح الفتاك؟ هذا ما ستجيب عنه الأشهر الست القادمة.

<https://www.noonpost.com/content/45119>

2 - ما قصة خط الأنابيب الرئيسي "نورد ستريم-2" الذي سيحدد

مستقبل أوروبا؟



كتب بواسطة: أنطونيو مارتينيز، نشر بتاريخ 2018/07/18

ترجمة وتحرير: نون بوست



عملية تحميل أنابيب خاصة بخط "نورد ستريم-2" على متن سفينة في ميناء موكران في جزيرة روغن الألمانية في شباط/فبراير سنة 2018. خلال قمة الناتو في بروكسيل، تطرق ترامب إلى أكثر المواضيع حساسية عندما انتقد اعتماد ألمانيا على الغاز الروسي. كما لجأ الرئيس الأمريكي إلى دعم تصريحاته عبر الحديث عن عديد الأخطاء الواقعية. وعمد ترامب خلال هذه المناسبة إلى تسليط الضوء على حقيقة لا جدال فيها وتزيح الستار عن بعض المفارقات الأوروبية.

ففي الوقت الذي تدعم فيه برلين العقوبات المسلطة على موسكو، تقوم العاصمة الألمانية بتشديد خط أنابيب "نورد ستريم-2". وتجدر الإشارة إلى

أن "نورد ستريم-2" عبارة عن خط أنابيب جديد للغاز يوحد البلدين بشكل مباشر، وسيرفع في حجم الغاز الطبيعي المسال الذي تستورده ألمانيا من روسيا.

في عالم السياسة، عادة ما ينتهي التوافق حين يرتطم بالمصالح الاقتصادية. وفي هذه الحالة، يمكن الحديث عن ترامب باعتباره الطرف الذي بدأ بشن حرب اقتصادية. وفي واقع الأمر، يخفي ترامب وراء معارضته لخط الأنابيب الرئيسي "نورد ستريم-2" رغبته في بيع الغاز إلى أوروبا للحد من العجز التجاري الأمريكي.

في هذا الصدد، وعلى هامش قمة الناتو، قال الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، إن "الدول الأوروبية رفضت الفحم والطاقة النووية الروسية، بينما لا زالت تستورد الغاز الروسي". وقد كانت هذه التصريحات بمثابة صفعه في وجه إحدى البلدان التي تفتخر بشكل خاص بعلاقتها عبر الأطلسية. ولم تتوقف تصريحات ترامب عند هذا الحد، إذ أضاف أن "70 بالمائة من ألمانيا خاضعة لسيطرة روسيا عبر الغاز الطبيعي".

يختفي وراء تبادل التصريحات بين هذه الدول تاريخ معقد تتداخل فيه المصالح السياسية والاقتصادية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وروسيا

في السياق ذاته، أشار ترامب إلى أن برلين تعتبر "سجينة" موسكو. وختم الرئيس الأمريكي حديثه قائلاً إنه "كان من الواجب عدم السماح بحدوث هذا الأمر". وفيما بعد، استغلت ميركل وصولها إلى القمة لمواجهة التتديدات التي وُجّهت لبلادها دون الخوض في التفاصيل. وفي هذا الإطار، قالت المستشارة

الألمانية إن "بلادها تضع سياستها المستقلة الخاصة بها وتتخذ قراراتها بشكل مستقل".

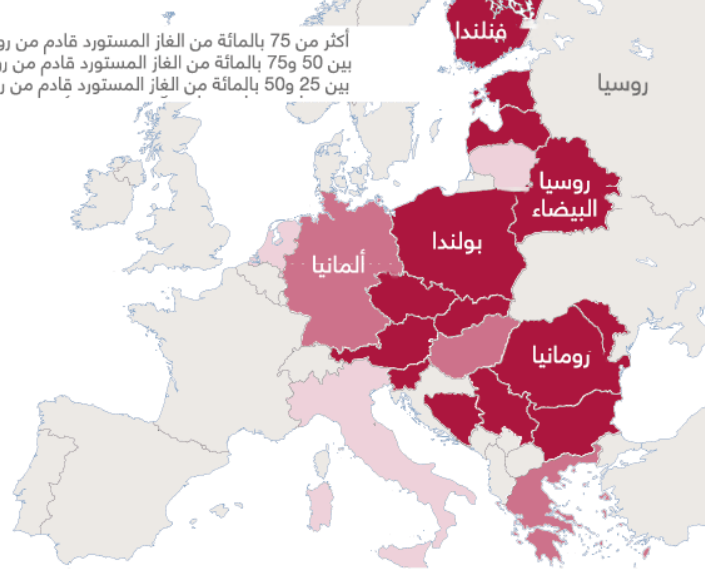
في الحقيقة، يفتني وراء تبادل التصريحات بين هذه الدول تاريخ معقد تتداخل فيه المصالح السياسية والاقتصادية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وروسيا. علاوة على ذلك، عادة ما تتشابه مصالح هذه الدول حين يتعلق الأمر برقعة الشطرنج المعقدة في أوروبا الشرقية؛ انطلاقاً من دول البلطيق، وصولاً إلى أوكرانيا ومروراً ببولندا. في الأثناء، تضع هذه الحرب آلاف الملايين من البيرووهات على المحك.

عموماً، يثير خط الأنابيب الرئيسي "نورد ستريم-2" غضب الولايات المتحدة الأمريكية. ويعد خط الأنابيب المثير للجدل عبارة عن مشروع ضخم لا زال في المرحلة الأولى من البناء، وستبلغ تكلفته في حدود 9.500 مليون يورو. ويعتبر هذا الخط أيضاً موازياً لخط الأنابيب "نورد ستريم-1"، الذي انطلق في العمل بالفعل. ومن المخطط أن يمتد خط الأنابيب الرئيسي، "نورد ستريم-2"، على 1.225 كيلومتراً تحت بحر البلطيق. وسيربط نورد ستريم-2 حدود روسيا المطلّة على بحر البلطيق بالساحل الألماني، بطريقة تمنعه من المرور عبر أي بلد آخر تابع لأوروبا الشرقية.

من جانب آخر، يوجد قبالة هذه البنى التحتية المهمة الشركة الحكومية الروسية، غازبروم. لكن، لا تعد هذه الشركة الروسية الوحيدة في هذه المنطقة، إذ تتمركز شركات طاقة أخرى على هذه الأراضي على غرار مجموعة يونيبر الألمانية للطاقة وشركة ووترشال الألمانية، والشركة النمساوية "أو إم في"، والشركة الفرنسية إنجي، بالإضافة إلى الشركة العملاقة "شل".

الاعتماد على الغاز الروسي في البلدان الأوروبية

- أكثر من 75 بالمائة من الغاز المستورد قادم من روسيا
- بين 50 و75 بالمائة من الغاز المستورد قادم من روسيا
- بين 25 و50 بالمائة من الغاز المستورد قادم من روسيا



Fuente: Eurostat, Allan & Associates

El Confidencial.LAB

الغاز الطبيعي المسال الأمريكي: عامل حاسم

في مناسبة سابقة، عبرت واشنطن ضمناً عن معارضتها لهذا المشروع. وخلال الصيف الماضي، وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على فرض عقوبات على الشركات الغربية التي تعمل بالتعاون مع الشركات الروسية المملوكة للدولة. كما لم تتردد واشنطن في إظهار معارضتها لمشروع خط الأنابيب "نورد ستريم-2". في هذا السياق، هاجم وزير الخارجية الأمريكي السابق، ريكس تيلرسون، في كانون الثاني/يناير الماضي، هذا المشروع مدعياً أنه "يقوض أمن الطاقة الأوروبي واستقرار القارة ككل". وعلل تيلرسون تصريحاته بأن خط الأنابيب ليس إلا "وسيلة جديدة" لروسيا من أجل "تسييس قطاع الطاقة".

لا ترتبط معارضة واشنطن لمشروع "نورد ستريم-2" الروسي بجملة من الأسباب الجيوسياسية فقط. فبفضل تقنية التصديع المائي، تسعى الولايات

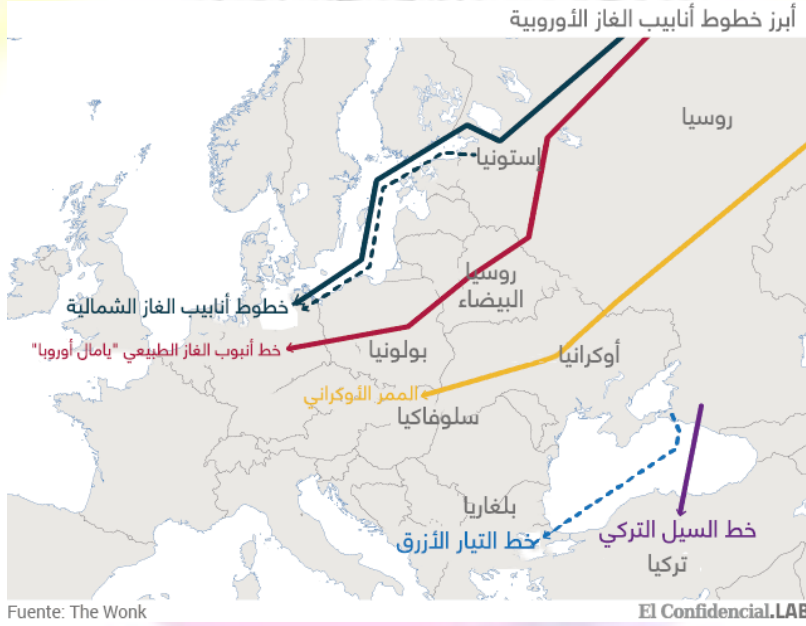


المتحدة الأمريكية إلى أن تصبح ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، بعد قطر وأستراليا. وتؤمن إدارة دونالد ترامب أن الغاز الطبيعي المسال يمثل أحد أهم العوامل القادرة على تعزيز الميزان التجاري العاجز، في مواجهة الاقتصاديات الأخرى على غرار الصين وألمانيا.

أكد بعض المراقبين الدوليين أنه من الصعب أن تغير ألمانيا موقفها الحالي تجاه المشروع الروسي، رغم أن خط أنابيب الغاز الجديد لن يحد من تبعية ألمانيا والاتحاد الأوروبي لروسيا على مستوى إمدادات الغاز من جانبها، أكدت المستشارة الألمانية، أنجلينا ميركل، في العديد من المناسبات، أن "نورد ستريم-2" هو مشروع اقتصادي بامتياز، ويجب إبقاءه بمنأى عن السياسة. وأوضح الخبراء أن هذا المشروع سيضمن للدولة الألمانية إمدادات مستقرة من الغاز، من خلال الاستغناء عن الدول الوسيطة، خاصة بعد النزاعات التي نشبت بين روسيا وأوكرانيا بسبب الغاز. فضلا عن ذلك، من شأن هذا المشروع أيضا الحد من ارتفاع أسعار الغاز. كما يمكن لألمانيا أن تصبح مركزا لتوزيع الغاز في القارة الأوروبية وذلك من خلال شراء كميات كبيرة منه تفوق احتياجاتها، لتقوم فيما بعد ببيع هذه الفائض إلى دول أوروبية أخرى.

من جهة أخرى، أكد بعض المراقبين الدوليين أنه من الصعب أن تغير ألمانيا موقفها الحالي تجاه المشروع الروسي، رغم أن خط أنابيب الغاز الجديد لن يحد من تبعية ألمانيا والاتحاد الأوروبي لروسيا على مستوى إمدادات الغاز. والجدير بالذكر أن مشروع "نورد ستريم-2" أضحى مسألة مثيرة للجدل خاصة في خضم المواجهة التي تعيشها روسيا مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ووفقا لدراسة أجراها مركز أبحاث بروجل الأوروبي،

تنشط شبكة أنابيب الغاز الروسية حالياً بنسبة 60 بالمائة. كما أنه من المتوقع أن يشهد طلب دول أوروبا الغربية على إمدادات الغاز ارتفاعاً طفيفاً تدريجياً على مدار السنوات الخمسة عشر القادمة.



### أبرز خطوط أنابيب الغاز الأوروبية

كل الأطراف تخطط لخدمة مصالحها

سعت المستشارة الألمانية خلال شهر أيار/ مايو الماضي، إلى الحصول على موافقة الدولة الأوكرانية على مشروع خط أنابيب الغاز الروسي من أجل الحد من الانتقادات الواسعة، مع ضمان عدم المساس بالمصالح الأوكرانية. ولا يعد الجدل القائم حول هذا المشروع أمراً هيناً، حيث أكد مركز الإصلاح الأوروبي أنه في حال تدفق الغاز، الذي يصل إلى ألمانيا حالياً من خلال أوكرانيا، عبر خط أنابيب "نورد ستريم-2"، فستتوقف الحكومة الأوكرانية

عن تلقي حوالي 1.800 مليون يورو سنوياً كرسوم على نقل الغاز عبر أراضيها، أي ما يعادل 2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الأوكراني. في الأثناء، تبذل واشنطن جهودها للترويج لمنتجاتها في سوق الطاقة في القارة الأوروبية، الأمر الذي لم يشد اهتمام برلين على الرغم من تعدد العروض والفرص الأمريكية، في الوقت الذي عمدت فيه بعض الدول الأخرى إلى فسخ العقود التي تجمعها بالجانب الروسي. وعلى سبيل المثال، وقعت بولندا اتفاقية إمدادات الغاز الطبيعي المسال مع الولايات المتحدة في سنة 2017. وبموجب هذا العقد، تزود الولايات المتحدة الأمريكية بولندا بتسع ناقلات غاز طبيعي مسال على مدار خمس سنوات متتالية. ومن المقرر أن ترسو هذه الناقلات في المرفأ البولندي الجديد الواقع في شفينويتشيه على ضفاف بحر البلطيق، الذي يعد من أهم منشآت البنية التحتية الغازية في بولندا. في الأثناء، لا زالت الولايات المتحدة الأمريكية في محادثات مع دول البلطيق الثلاث؛ إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، الرافضة لمشروع "نورد ستريم-2" الروسي، والتي عبرت عن خوفها من روسيا خاصة في ظل تبعيتها لها على مستوى إمدادات الطاقة. وخلال نيسان/ أبريل الماضي، سافر رؤساء دول البلطيق، كيرستي كاليولايد، وريموندي فيجونس وداليا غريبواوسكايتي، إلى واشنطن من أجل لقاء الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب. ولعل إمدادات الغاز كانت من بين القضايا الرئيسية على جدول أعمال هذا اللقاء. تطمح بولندا في أن تصبح موزعاً للغاز الطبيعي في القارة الأوروبية وهو ما سيعود عليها بالكثير من الفوائد المالية من خلال فرض الرسوم والضرائب

خلال السنوات الأخيرة، عملت دول البلطيق الثلاث على ربط قنوات إمدادات الغاز فيما بينها، وحتى مع دول أخرى على غرار فنلندا وبولندا. علاوة على ذلك، عمدت هذه الدول إلى استيراد الغاز من النرويج وإنشاء محطة إعادة تحويل الغاز في الميناء الواقع في مدينة كلابيدا الليتوانية. كما تدرس هذه الدول الثلاث بناء ميناء "بالديسكي" الجديد في إستونيا. من جهتها، اقترحت وارسو، العاصمة البولندية، بناء خط أنابيب تربطها بالنرويج، ويمكن أن يحمل الغاز من بولندا إلى وسط وشرق أوروبا. وتطمح بولندا في أن تصبح موزعا للغاز الطبيعي في القارة الأوروبية وهو ما سيعود عليها بالكثير من الفوائد المالية من خلال فرض الرسوم والضرائب. أما المجر وسلوفاكيا فأعربتتا عن نيتهما في بناء خط أنابيب للغاز يربط بين الشمال والجنوب الأوروبي لتسهيل وصول الغاز من رومانيا وبلغاريا إلى أراضيها.

المصدر: الكونفدنسيال، <https://www.noonpost.com/content/24150>

### 3 - الاقتصاد العالمي في عام 2023.. إلى أين؟

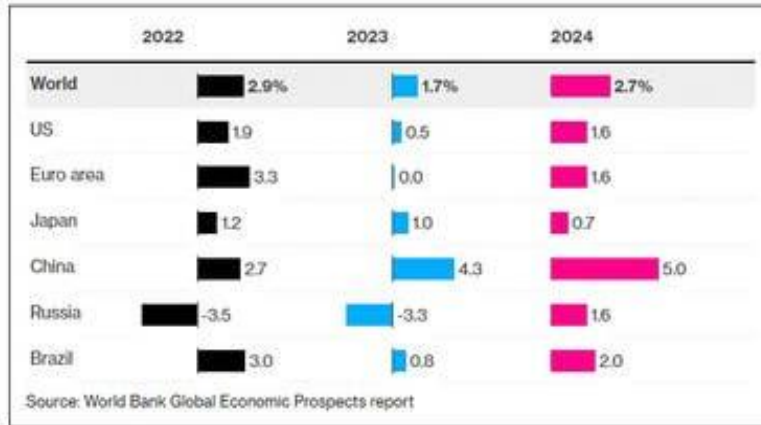
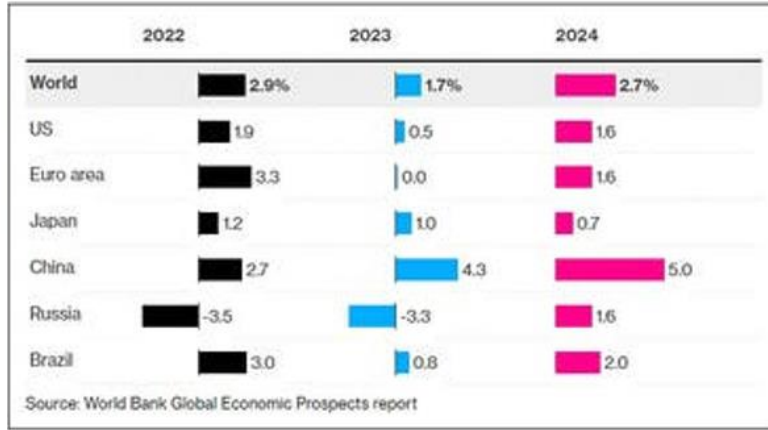
اقتصاديون يحذرون من ركود قاتم



الشرق الأوسط، دبي - العربية.نت، نشر في 15 يناير، 2023:

بات لدى الاقتصاديين سواء في "ول ستريت"، أو "البنك الدولي"، قناعة بشكل متزايد بأن معظم اقتصادات العالم ستكون في حالة ركود خلال 2023 على خلفية التضخم الثابت وأسعار الفائدة المرتفعة.

وحفّض البنك الدولي توقعاته للنمو العالمي، إلى 1.7% هذا العام، أي حوالي نصف الوتيرة المتوقعة في يونيو. سيكون هذا ثالث أسوأ أداء خلال العقود الثلاثة الماضية أو نحو ذلك، بعد انكماشات عامي 2009 و2020. من جانبها، تتوقع "بلومبرغ إيكونوميكس" نموًا عالميًا بنسبة 2.4% لعام 2023. وباستثناء سنوات الأزمة لعامي 2009 و2020، يعد هذا أبطأ معدل منذ عام 1993.



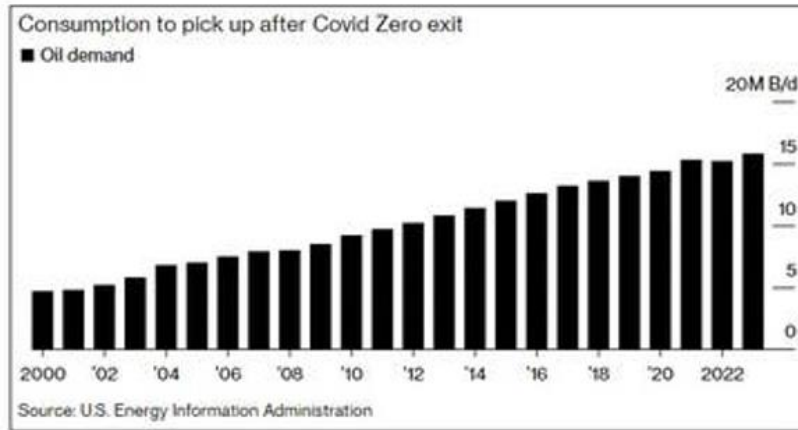
البنك الدولي

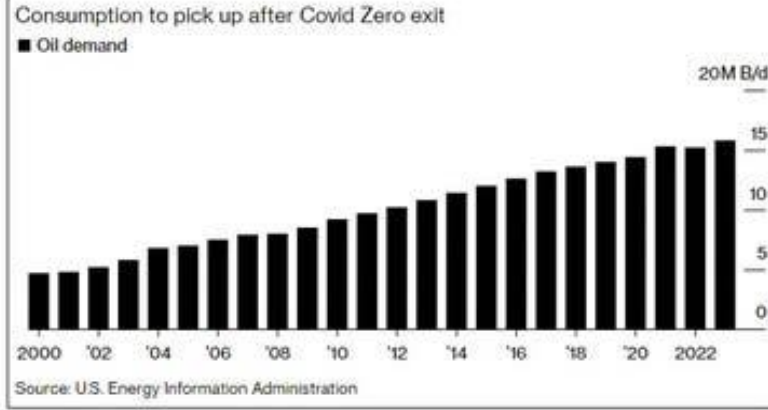
حتى الآن، فوجئ أكبر اقتصاديين في أوروبا بالاتجاه السعودي، حيث عزز المستهلكون زخم الناتج المحلي الإجمالي لنهاية العام في المملكة المتحدة وألمانيا. وفي الولايات المتحدة، انخفض معدل التضخم الكلي إلى أبطأ وتيرة سنوية منذ أكتوبر 2021، وفقاً لما ذكرته وكالة "بلومبرغ"، واطلعت عليه "العربية نت".

### اقتصاد العالم

خفض البنك الدولي توقعاته للنمو لمعظم البلدان والمناطق، وحذر من أن الصدمات المعاكسة الجديدة قد تدفع الاقتصاد العالمي إلى الركود. وقال البنك، الذي خفض أيضاً تقديراته للنمو لعام 2024، إن التضخم المستمر وارتفاع أسعار الفائدة من بين الأسباب الرئيسية.

وبعد صدمات عام 2022، يبدو الركود في أجزاء كبيرة من العالم هذا العام رهناً آمناً. الأمر الأصعب في القياس والأكثر إثارة للخوف هو التأثير طويل المدى للأموال نفسها التي يتم إعادة تسعيرها وقلب الافتراضات التي تكمن وراء أكثر من 30 عاماً من التاريخ الاقتصادي العالمي.





### الطلب على النفط

من جانبها، لم تتخل البنوك المركزية بعد عن معركتها ضد التضخم، مع استمرار ذروة أسعار الفائدة في الظهور في معظم الاقتصادات. لكن ستوقف مؤقتاً في وقت ما في عام 2023 - وربما ستعكس. ورفع صناع القرار في رومانيا وصربيا وكوريا الجنوبية وبيرو أسعار الفائدة الأسبوع الماضي.

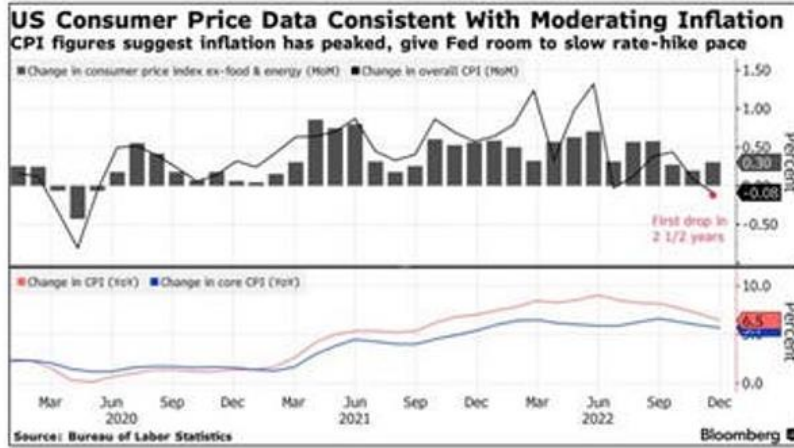
### أوروبا

ربما تكون ألمانيا والمملكة المتحدة، أكبر اقتصادين في أوروبا، قد نجحتنا في تجنب الركود في الربع الرابع، متحدية التوقعات المتشائمة وتعطي الأمل في تحقيق مآثر مماثلة في جميع أنحاء العالم المتقدم. إذ عزز الزخم الذي يغذيه المستهلك كلا البلدين، وفقاً لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي الرسمية. من جانبها، قدمت حكومة إيمانويل ماكرون خطة لرفع الحد الأدنى لسن التقاعد في فرنسا تدريجياً إلى 64 بحلول عام 2030 من 62، في تحد للنقابات العمالية التي تعهدت بمقاومة التغيير بالإضرابات والاحتجاجات. وقالت الحكومة إن جعل العمل الفرنسي أطول أمراً ضرورياً لتعزيز معدلات

التوظيف المنخفضة نسبياً بين كبار السن وتجنب العجز المستمر في نظام  
ممول من مساهمات العمال.

### الولايات المتحدة

استمر التضخم في التباطؤ في ديسمبر، مضيفاً إلى الأدلة القائمة على أن  
ضغوط الأسعار بلغت ذروتها ووضع مجلس الاحتياطي الفيدرالي على  
المسار الصحيح لإبطاء وتيرة رفع أسعار الفائدة مرة أخرى.  
وانخفض مؤشر أسعار المستهلك العام بنسبة 0.1% عن الشهر السابق،  
مع انخفاض تكاليف الطاقة الأرخص التي غذت أول انخفاض في عامين  
ونصف.







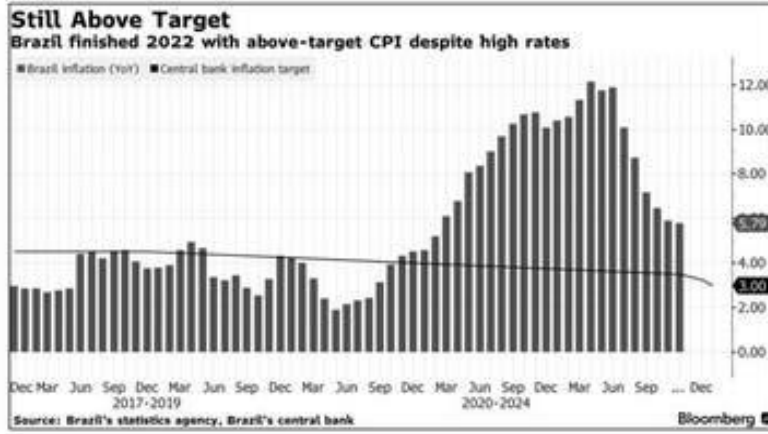
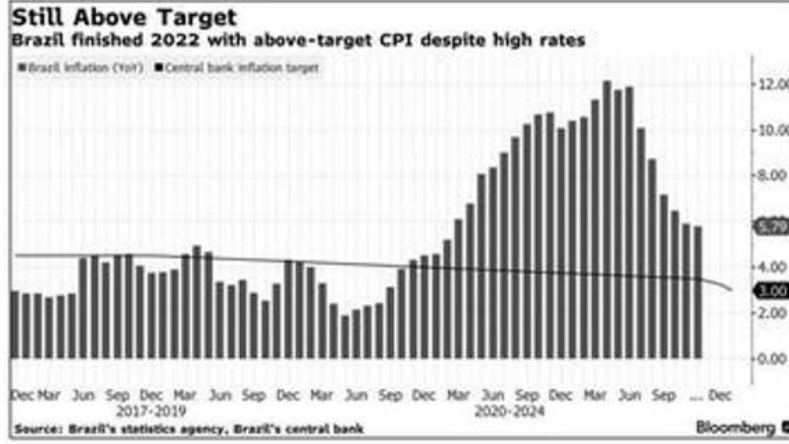
### أسعار المستهلكين

مستوى قياسي للطلب على النفط في الصين في عام 2023 من المتوقع أن يسجل استهلاك النفط الصيني رقماً قياسياً هذا العام مع تخلي أكبر مستورد للنفط في العالم عن قيود "كوفيد"، ما يعزز توقعات الطلب العالمي ويدعم الأسعار.

في هذه الأثناء، بنى المضاربون على ارتفاع النفط، جزءاً كبيراً من توقعاتهم بشأن النمو في الطلب الصيني، حيث قال جيفري كوري من مجموعة "غولدمان ساكس"، إن النفط الخام هو "أفضل رهان على إعادة فتح الاقتصاد".

### الأسواق الناشئة

وفي البرازيل، ارتفعت أسعار المستهلكين الشهر الماضي أكثر بكثير مما كان متوقعا حيث أبقى البنك المركزي على سعر الفائدة مرتقعا ويحذر من أن خطط تخفيف قواعد الإنفاق العام قد تضغط على التضخم.

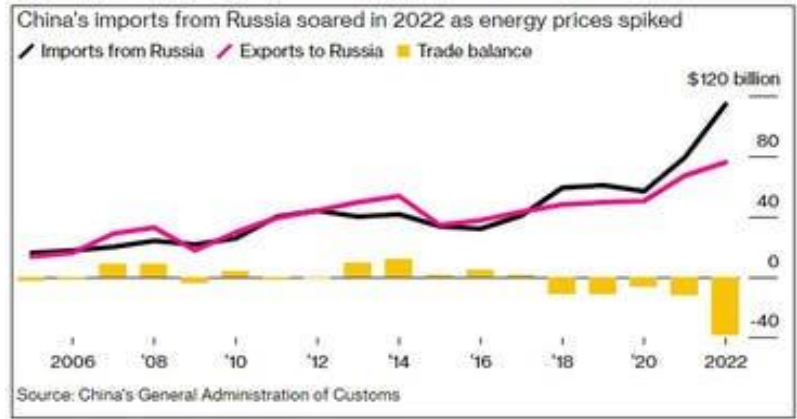
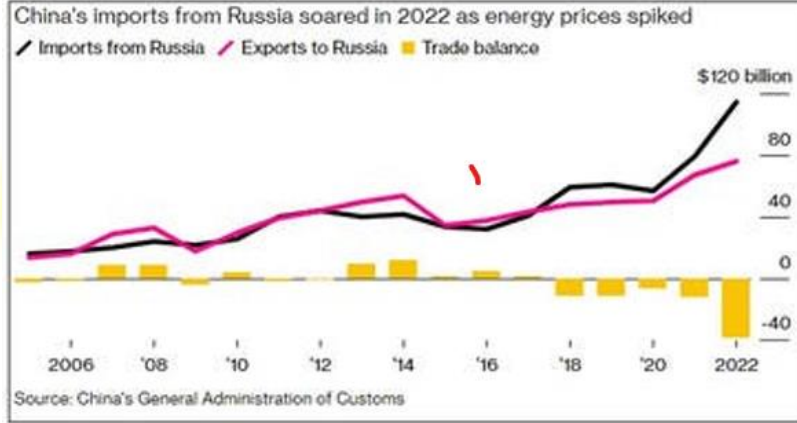


### الأسواق الناشئة

#### عجز تجاري مرتفع قياسي

وصل العجز التجاري للصين مع روسيا إلى مستوى قياسي بلغ 38 مليار دولار العام الماضي مع ارتفاع أسعار الطاقة العالمية في أعقاب اندلاع الحرب في أوكرانيا.

واشترى ثاني أكبر اقتصاد في العالم ما قيمته 114.1 مليار دولار من البضائع من روسيا في عام 2022، بزيادة 44% عن العام السابق.



## العجز في الصين

<https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2023/01/15/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2023-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%8A%D9%86%D8%9F>

4 - رؤساء تنفيذيون واقتصاديون يحذرون من دافوس: استعدوا

لركود اقتصادي!



دافوس 2023. (فرانس برس)

التضخم والتقلبات والصراع الجيوسياسي على رأس قائمة المخاطر

سويسرا، دبي - العربية.نت، نشر في 17 يناير، 2023:

بدأ الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس أمس الاثنين، بتحذير من رؤساء الشركات والاقتصاديين من احتمال حدوث ركود عالمي هذا العام. ومن بين 4410 من قادة الأعمال الذين استطلعت آراءهم شركة (PricewaterhouseCoopers) في أكتوبر ونوفمبر من العام الماضي، توقع 73% من الرؤساء التنفيذيين والاقتصاديين أن ينخفض النمو العالمي خلال الـ12 شهراً القادمة. وكانت القراءة هي الأسوأ منذ أن بدأت شركة الاستشارات إجراء استطلاع رأي للمستثمرين في عام 2011. وأعرب 2 من كل 5 عن قلقهم من أن شركاتهم قد لا تستمر لعقد من الزمان.

جس الإغلاق دافوسالمنتدى الاقتصادي العالمي ينعقد للمرة الأولى منذ 2020 فيما وجد استطلاع منفصل لكبار الاقتصاديين، نشره المنتدى، أن ثلثهم يتوقعون ركوداً عالمياً في عام 2023، حيث تخفض الشركات التكاليف. ورأى 18% أن مثل هذا الانكماش الاقتصادي "محتمل للغاية"، وفقاً لما ذكرته "بلومبرغ"، واطلعت عليه "العربية.نت".

وبينما أثارت البيانات الأخيرة الآمال في استمرار الاقتصادات في تحقيق هبوط سلس، فإن ارتفاع التضخم في العام الماضي وما تلاه من ارتفاع في أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية دفع العديد من الاقتصادات للاستعداد للانكماش.

ومع ذلك، قال الرئيس العالمي لشركة "برايس ووترهاوس كوبرز"، بوب موريتز، إن مستوى القلق في استطلاع شركته ربما كان مبالغاً فيه. ومقارنة بالأزمة المالية في عام 2008، أصبح الرؤساء أكثر خوفاً على الاقتصاد الآن، لكنهم أكثر ثقة في أن شركاتهم "ستنجح خلال هذا الانكماش". ومع ذلك، تراجع ثقة قادة الأعمال في آفاق نمو شركاتهم إلى أقصى حد منذ أزمة عام 2008.

#### مخاطر

ووجد المسح أن المخاطر الثلاثة الكبرى لهذا العام هي التضخم وتقلب الاقتصاد الكلي والصراع الجيوسياسي.

وقال موريتز، إن المفاجأة الرئيسية كانت التوقعات طويلة المدى، حيث يفتنح 40% من الرؤساء التنفيذيين أن "مؤسساتهم لن تنجو اقتصادياً خلال 10 سنوات إذا لم تتغير".

وأوضح أن "المدى القصير يتعلق بكيفية إدارة ضغوط التكلفة والمدى الأطول يتعلق بسلاسل التوريد والمناخ والاضطراب التكنولوجي". وأضاف: "يحتاج الرؤساء إلى اتخاذ إجراءات الآن للبقاء على قيد الحياة لمدة عامين لتزدهر في العشر سنوات القادمة" مع ضمان امتلاكهم رأس المال اللازم لتخصيصه في المستقبل.

وفي العام الماضي، كان الرؤساء التنفيذيون قلقين بشأن التهديدات الإلكترونية والصحية والمناخية. وقال موريتز إن أزمة المناخ لا تزال قضية ملحة، مضيفاً: "لست قلقاً من إسقاطه من الأولويات.. الأمور نسبية، حيث إن 60 إلى 70% من الرؤساء التنفيذيين يتخذون بالفعل إجراءات".

قوة العمال: وفي ما يتعلق بالتوظيف، لا يخطط 60% من الرؤساء التنفيذيين للشركات لتقليل عدد الموظفين، بينما 80% لن يخفضوا الرواتب لأنهم يتمسكون بالموظفين بدلاً من الخضوع لعمليات توظيف باهظة الثمن.

وقال موريتز: "تبقى القوة مع العمال الذين لديهم المهارات المناسبة".

وفي هذه الأثناء، كان قادة الأعمال في فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة أقل تفاؤلاً بشأن النمو المحلي من التوسع العالمي.

ومع ذلك، فقد تحسنت المملكة المتحدة كموقع تجاري مختار، حيث صنفها الرؤساء التنفيذيون في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بالنسبة لنمو الإيرادات، بعد الولايات المتحدة والصين وعلى قدم المساواة مع ألمانيا.

<https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2023/01/17/%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%AF%D8%A7%D9%81%D9%88%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A4%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%88%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%B1%D9%83%D9%88%D8%AF->

## 5 - في نسخته 53.. انطلاق منتدى دافوس الاقتصادي العالمي

17/1/2023

انطلقت أمس الاثنين أولى الجلسات الرسمية للنسخة 53 من المنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة دافوس السويسرية، بحضور عدد من الشخصيات البارزة التي تشكل السياسة العالمية وعالم الأعمال. وینعقد المنتدى في الفترة من 16 إلى 20 يناير/كانون الثاني الجاري، تحت شعار "التعاون في عالم مجزأ".

ومن المقرر أن تشهد فعاليات المنتدى مشاركة أكثر من 2700 مسؤول بارز من 130 دولة، بما في ذلك 50 رئيس دولة أو حكومة، في ظل استبعاد تام لروسيا ومسؤوليها، حيث تعمق الأزمات المتعددة الانقسامات وتفكك المشهد السياسي.

وسيشهد هذا العام أيضا أعلى مشاركة تجارية على الإطلاق في دافوس، مع أكثر من 370 شخصية عامة من الحكومات والمنظمات الدولية، وأكثر من 1500 من قادة الأعمال، و90 مبتكرا، كما ستشهد الاجتماعات حضور 56 وزير مالية، و19 رئيس بنك مركزي، و30 وزير تجارة، و35 وزير خارجية.

ويعقد الاجتماع السنوي للمنتدى على خلفية توقعات اقتصادية صعبة، وسيركز على الضرورات المزدوجة لاتخاذ القرارات الصحيحة للاقتصادات والشركات والمجتمعات، لتجاوز هذه الأوقات المعقدة.

ومن المتوقع أن تهيمن الحرب في أوكرانيا وتهديدات الركود العالمي على الجلسات، وسيبحث أيضا في موضوعات اقتصادية مهمة مثل ارتفاع تكلفة المعيشة وتراجع معدلات النمو وارتفاع التضخم، إضافة إلى مكافحة

تغير المناخ وسط تجمعات لأنصار البيئة والمنظمات غير الحكومية الذين يرفضون الجهود المبذولة من أجل المناخ.

وستكون عواقب الصراع على إمدادات الطاقة العالمية والأمن الغذائي والأمن عموماً، خصوصاً في أوروبا، على أجندة هذا الأسبوع أيضاً. وكان المنتدى حذر قادة العالم في تقريره السنوي من أزمات الطاقة والإمدادات الغذائية المرتبطة بها والغلاء، واعتبرها أكبر التهديدات القصيرة الأجل في العالم، حيث يتوقع معظم الاقتصاديين ركوداً عالمياً العام الجاري.

المصدر: الجزيرة + وكالات

[https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/1/17/%D8%A8%D9%86%D8%B3%D8%AE%D8%](https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/1/17/%D8%A8%D9%86%D8%B3%D8%AE%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%80-53-%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%AF%D8%A7%D9%81%D9%88%D8%B3)

[AA%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%80-53-](https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/1/17/%D8%A8%D9%86%D8%B3%D8%AE%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%80-53-%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%AF%D8%A7%D9%81%D9%88%D8%B3)

[-D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-](https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/1/17/%D8%A8%D9%86%D8%B3%D8%AE%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%80-53-%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%AF%D8%A7%D9%81%D9%88%D8%B3)

[%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%AF%D8%A7%D9%81%D9%88%D8%B3](https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/1/17/%D8%A8%D9%86%D8%B3%D8%AE%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%80-53-%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%AF%D8%A7%D9%81%D9%88%D8%B3)

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري  
تقارير





ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

## 6 - BlackRock Invested \$24 Million In Sam Bankman-Fried's Crypto Exchange, CEO Says

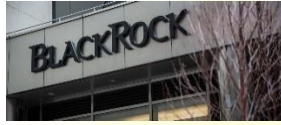


Photo by Andrew Burton/Getty Images

JAMES LYNCHREPORTER, November 30, 2022 4:18 PM ET

BlackRock invested \$24 million into bankrupt crypto exchange FTX founded by former crypto billionaire Sam-Bankman-Fried, CEO Larry Fink said at The New York Times Dealbook Summit.

Fink disclosed that the firm invested on behalf of BlackRock's clients through a fund of a fund and hinted the firm may have been given false information, The New York Times (NYT) reported. Fink observed about FTX "it looks like there was some misbehavior of major consequence" and said "Until we have more facts, I will not speculate" about being misled, he told the NYT.

He went on to blame venture capitalists for the FTX debacle because they made large investments in FTX without doing due diligence, NYT reported. He expressed skepticism at the NYT summit about the crypto sector as a whole, saying he still believes "most of the companies will not be around." Nonetheless, he insisted the technology behind crypto "will be very important," Reuters first reported. (RELATED: The Biden Admin Just Made Woke Investing Even Easier)

Fink believes inflation will “rapidly abate” and the economy will see a period of slow growth afterwards. He fears “we will not be able to have any fiscal stimulus anytime soon. Deficits matter.”

FTX was once valued at \$32 billion earlier this year, before the firm filed for Chapter 11 bankruptcy Nov. 17 days after a report about alleged misuse of customer funds generated mass withdrawals. Most of Bankman-Fried’s wealth was tied to FTX and now he has \$100,000 left in his bank account, he told Axios.

Bankman-Fried will be interviewed by Andrew Ross Sorkin live at the Dealbook Summit Wednesday beginning at 5PM Eastern. The NYT said no questions will be off limits about the collapse of FTX and Bankman-Fried’s crypto fortune.

Other interviewees at Dealbook include Amazon CEO Andy Jassy, Meta CEO Mark Zuckerberg, Treasury Secretary Janet Yellen and Ukrainian President Volodymyr Zelensky.

<https://dailycaller.com/2022/11/30/blackrock-invested-24-million-in-sam-bankman-frieds-crypto-exchange-ceo-says/>

## 7 - Arab Agro Forum: food security in the face of challenges



Location: Amman, Jordan. 4-6 DECEMBER 2022

Organizer: Arab Agro Forum

The Arab Agro Forum is being organized collaboratively by the League of Arab States, ESCWA and other regional partners.

The forum reviews and discusses challenges the Arab region is facing, opportunities and available solutions, including the Strategy for Sustainable Arab Agricultural Development 2020-2030; the use of modern technology in the agriculture sector in Jordan; and policy coordination mechanisms between the agriculture and water sectors.

The forum also addresses opportunities for climate financing, investment in sustainable agriculture and the role of the private sector in sustainable agriculture development in the Arab region, which can enhance the resilience of food systems and water security.

#### **Meeting outcome**

**Institutionalize a strong monitoring and coordination mechanism to implement the resolutions of Algeria Summit on Arab Food Security:**

- Develop the action plan to implement the cluster of programmes endorsed by the Arab summit in Algeria including identification of tasks and roles of each party within a set time frame,
  - establishment of an Arab Sovereign Facility dedicated to supporting Arab farmers, especially small farmers,
  - Establish a network of Arab experts, Arab and international organizations to develop a response plan to mitigate the negative impacts of climate change on agriculture and Food security,

#### **Linking Science to policy:**

- Invest in scientific research and innovation in the field of agriculture and food security combined with institutional linkages between Science and Policy.

### **Modernize and customize Capacity building and education**

- Design and promote customized education and training based on needs assessment of engineers, entrepreneurs, farmers, extensionists, media, NGOs, CSOs and decision makers

### **Emphasize the sustainability of the resources and ecosystems**

- Mainstream the sustainability considerations related to water, land and ecosystems while planning and implementing agriculture and food security plans and programs

### **Raising awareness**

- Diversify tools of knowledge, know-how and technology transfer
- Adapt the communication channels to the target audience

### **Reform the subsidy systems and social protection instruments**

- Targeted subsidies to encourage sustainable and smart production of strategic food commodities
- Innovative financial schemes promoting economic diversification to stabilize the small-scale farmers
- Promote risk mitigation and risk transfer from small and medium scale farmers to mitigate the impact of climate extreme events on agriculture and local food security systems

### **Enhance Regional trade cooperation in agriculture, and food commodities and services**

- Increase the share of the agricultural sector in subsidies and cancel or reduce all taxes and customs fees imposed on agricultural

production inputs between Arab countries, which facilitates the flow and exchange of agricultural commodities, food products between Arab countries.

- Importance of Arab Agro Forum to be based in Amman, Jordan, and call for convening of the second session of the Arab Agro Forum in the last quarter of next year 2023.

<https://www.unescwa.org/events/arab-agro-forum-food-security-face-challenges>

## 8 - Frederick Engels' Speech at the Grave of Karl Marx Highgate Cemetery, London. March 17, 1883

Transcribed: by Mike Lepore, 1993.

On the 14th of March, at a quarter to three in the afternoon, the greatest living thinker ceased to think. He had been left alone for scarcely two minutes, and when we came back we found him in his armchair, peacefully gone to sleep -- but forever.

An immeasurable loss has been sustained both by the militant proletariat of Europe and America, and by historical science, in the death of this man. The gap that has been left by the departure of this mighty spirit will soon enough make itself felt.

Just as Darwin discovered the law of development of organic nature, so Marx discovered the law of development of human history: the simple fact, hitherto concealed by an overgrowth of ideology, that mankind must first of all eat, drink, have shelter and clothing, before it can pursue politics, science, art, religion, etc.; that therefore the production of the immediate material means, and

consequently the degree of economic development attained by a given people or during a given epoch, form the foundation upon which the state institutions, the legal conceptions, art, and even the ideas on religion, of the people concerned have been evolved, and in the light of which they must, therefore, be explained, instead of vice versa, as had hitherto been the case.

But that is not all. Marx also discovered the special law of motion governing the present-day capitalist mode of production, and the bourgeois society that this mode of production has created. The discovery of surplus value suddenly threw light on the problem, in trying to solve which all previous investigations, of both bourgeois economists and socialist critics, had been groping in the dark.

Two such discoveries would be enough for one lifetime. Happy the man to whom it is granted to make even one such discovery. But in every single field which Marx investigated -- and he investigated very many fields, none of them superficially -- in every field, even in that of mathematics, he made independent discoveries.

Such was the man of science. But this was not even half the man. Science was for Marx a historically dynamic, revolutionary force. However great the joy with which he welcomed a new discovery in some theoretical science whose practical application perhaps it was as yet quite impossible to envisage, he experienced quite another kind of joy when the discovery involved immediate revolutionary changes in industry, and in historical development in general. For example, he followed closely the development of the discoveries made in the field of electricity and recently those of Marcel Deprez.

For Marx was before all else a revolutionist. His real mission in life was to contribute, in one way or another, to the overthrow of capitalist society and of the state institutions which it had brought into being, to contribute to the liberation of the modern proletariat, which he was the first to make conscious of its own position and its needs, conscious of the conditions of its emancipation. Fighting was his element. And he fought with a passion, a tenacity and a success such as few could rival. His work on the first Rheinische Zeitung (1842), the Paris Vorwarts (1844), the Deutsche Brusseler Zeitung (1847), the Neue Rheinische Zeitung (1848-49), the New York Tribune (1852-61), and, in addition to these, a host of militant pamphlets, work in organisations in Paris, Brussels and London, and finally, crowning all, the formation of the great International Working Men's Association -- this was indeed an achievement of which its founder might well have been proud even if he had done nothing else.

And, consequently, Marx was the best hated and most calumniated man of his time. Governments, both absolutist and republican, deported him from their territories. Bourgeois, whether conservative or ultra-democratic, vied with one another in heaping slanders upon him. All this he brushed aside as though it were a cobweb, ignoring it, answering only when extreme necessity compelled him. And he died beloved, revered and mourned by millions of revolutionary fellow workers -- from the mines of Siberia to California, in all parts of Europe and America -- and I make bold

to say that, though he may have had many opponents, he had hardly one personal enemy.

His name will endure through the ages, and so also will his work.

## 9 - Dozens of media companies set 2023 content deals with Twitter

Sara Fischer, author of Axios Media Trends



Illustration: Aida Amer/Axios

Twitter is planning to run content sponsorship deals with more than three dozen news outlets, media companies and sports leagues in the first half of this year, according to a schedule of events shared with ad partners and seen by Axios.

Why it matters: Elon Musk's leadership style has caused many advertisers to flee, but media companies, newsrooms and sports leagues are reaping too much revenue and marketing advantage to quit the platform.

Details: This year, almost all of the major sports leagues, including the NFL, NBA, NHL, MLB, NASCAR, PGA Tour and more, plan to run content deals on Twitter around regular season games and tentpole events, like March Madness, NBA Playoffs and the Super Bowl, according to the schedule seen by Axios.



Sports publishers like CBS Sports, Turner Sports, ESPN, FOX, Univision and Telemundo are also slated to take part in deals around key sports events, per the document.

News outlets such as the Wall Street Journal, NBCU, Reuters, Axios, Bloomberg, Forbes, Conde Nast and USA Today are also slated to participate in various Twitter content deals around tentpole moments such as the World Economic Forum at Davos, CES and Pride Week.

Entertainment and TV companies such as NBCU, Paramount and Disney are all slated to run content aligned with various award shows, concerts and prime-time TV hits, like "The Bachelor" on Disney's ABC, "RuPaul's Drag Race" on Paramount's MTV and "The Masked Singer" on FOX.

How it works: Over the past few years, media companies and sports leagues have brokered multiyear deals with Twitter — typically between one to three years — through a selective program called Twitter Amplify.

The program pairs advertisers with timely videos from premium publishers, and publishers split a percentage of ad revenue made from their videos with Twitter.

Some content partners, like NBCU, sell ads directly to brands that want to sponsor their videos and share a portion of that ad revenue with Twitter. Others, like the NFL, rely on Twitter to sell the ads across their video content.

Most of these media partnerships are multiyear deals and were brokered before Musk took over Twitter. Some deals, like the NFL's

partnership with Twitter, are worth seven figures if they run for their full term, according to two sources familiar with the agreements.

Be smart: There's little financial downside to staying in the content deals for publishers on the platform. But the companies and leagues don't want to broadcast that they are sticking with the deals because they fear reputational damage from Musk-era Twitter's free-speech free-for-all.

The NFL, Twitter's largest league content partner, declined to comment. The NBA and NHL did not comment. Paramount did not comment. Disney, NBCU, Conde Nast and Axios did not immediately respond to a request for comment.

For Twitter and participating content partners, the deals can be important incremental revenue drivers.

TV companies that sell Twitter ads as an extension of TV ad buys bring new clients to Twitter. Ads that Twitter sells against Amplify video content deliver incremental revenue to publishers who would've tweeted the videos organically anyway.

For publishers, the Twitter Amplify program makes it possible to monetize targeted video inventory at scale, especially around live moments, like viral clips from an awards show or football game.

The big picture: Most efforts by media organizations to quit Twitter have been brief or nonexistent, even for companies entangled in Musk's banning of journalists last year.

Puck News paused advertising on the platform briefly but returned to buying ads once Musk reinstated the banned journalists' accounts. CBS News quit Twitter for less than two days last year.

The Washington Post continued to run Twitter ads to boost views to its branded content campaigns on the platform late last month, despite one of its reporters being banned a few weeks prior. The Post did not comment.

CNN said last month it's "reevaluating" its relationship with Twitter in light of Twitter banning its tech journalist Donie O'Sullivan from the platform. O'Sullivan's account has been reinstated, but he still hasn't been able to tweet. CNN hasn't updated its statement.

By the numbers: While many advertising categories across Twitter saw between a 30%–60% drop in the number of active U.S. advertisers last quarter compared to the same quarter in 2021, the number of active U.S. media and entertainment advertisers fell by less than 15%, according to a source familiar with the situation.

Companies like Bloomberg and the Wall Street Journal continue to buy sponsored tweets, mostly to help with subscriber acquisition. Bloomberg did not comment. The Wall Street Journal did not respond to a request for comment.

Several other companies, including Gannett's USA Today and Conde Nast, have still been running Twitter ads around branded content campaigns. Gannett did not comment.

The top topics on Twitter by impression share in most of Q4 2022 were entertainment, sports & fitness, politics, food & beverage, financial services, news, and technology, according to an advertising pitch document seen by Axios.

Flashback: Most social media boycotts don't last forever. Fox News went quiet on Twitter for over a year, only to return in 2020 during the coronavirus news cycle.

The bottom line: At a tough economic moment for the media industry, Twitter has proven too useful to give up.

<https://www.axios.com/2023/01/17/twitter-media-sports-content-deals>

## 10 - Is rising income inequality just an illusion?

BY NICHOLAS SARGEN, OPINION CONTRIBUTOR -



iStock , 04/22/21 1:30 PM ET

One of the Biden administration's top priorities is to tackle income inequality in the United States. It stems from a widely held view that the gap between rich and poor has widened steadily since the 1980s when the Reagan administration cut the highest marginal tax rate from 70 percent to 28 percent. To address this issue, President Biden is proposing tax increases for corporations and households with annual income of more than \$400,000.

But is this perception accurate? A recent op-ed by Phil Gramm and John Early asserts that it is an illusion that results from the U.S. Census Bureau failing to account for taxes and transfer payments in its measures. When both items are taken into account, they assert that income inequality is actually lower than it was 50 years ago.

This conclusion, however, is at odds with studies by academics and public institutions. They find that U.S. income inequality has increased over the past four decades, but the estimates vary considerably depending on the methodology used.

Within the federal government, the Congressional Budget Office (CBO) conducts periodic studies of household income distribution and reports results both before tax and transfers as well as after taxes and transfers. CBO's calculations of income before taxes and transfers includes benefits such as Social Security and Medicare. But they exclude means-tested transfers such as Medicaid, the Children's Health Insurance Program (CHIP), the food stamp program and others designed to assist low-income families.

As one would expect, the inclusion of taxes and transfers lessens the gap in income inequality. For example, in 2017 (the latest survey), average income before transfers and federal taxes for the lowest quintile was \$21,200 versus \$309,400 for the highest quintile. After transfers and taxes, the averages were \$36,000 and \$230,000. In other words, transfers boosted the average income of the lowest quintile by 70 percent, while federal taxes lowered the average income of the highest quintile by 25 percent.

Still, CBO finds that the top 1 percent's share of after-tax income increased from 7.4 percent in 1979 to 15.1 percent in 2012, and then declined to 12.4 percent in 2013 as a result of the Obama tax hikes. During the entire period, the source of income that grew the fastest

was “business income,” which includes partnerships, dealerships and other enterprises.

Apart from taxes and transfers, there are numerous complexities in measuring income inequality over time, depending on how “income” is defined. In principle, what is produced in an economy in a given year should equal the total income received by various entities. But there are practical difficulties encountered when workers receive noncash benefits such as employer-provided health insurance, pensions, retirement benefits and life insurance accounts that are not captured as income.

Academic economists have tried to compute what income inequality would look like if items such as these were included in measures of income. Emmanuel Saez and Gabriel Zucman at the University of California, Berkeley, along with Thomas Piketty of the Paris School of Economics have been leaders in combining tax, survey and national accounts data to estimate the distribution of U.S. national income since 1913 on both a pre-tax and post-tax basis.

In an NBER paper, they found that from 1980 to 2014 there was a sharp divergence in the growth of incomes by the bottom 50 percent of adults versus the top 1 percent in pre-tax income after adjusting for inflation. Second, government redistribution offset only a small fraction of the increase in pre-tax inequality. According to their data, the top 1 percent’s share of national income after taxes rose from 9.1 percent in 1979 to 15.7 percent in 2014.

These findings were subsequently challenged by Gerald Auten and David Splinter, economists at the Joint Committee on Taxation

and the U.S. Treasury Department. They found that the comparable increase was from 8.4 percent to 10.1 percent — or less than a third as large.

According to Auten and Splinter, the increase in inequality from 1980 is largely a consequence of money being reshuffled by corporations to executives in response to tax law changes. They argue that during the 1960s and 1970s, companies usually reinvested profits rather than award raises to executives due to the 70 percent marginal tax rate that applied. Much of the compensation that executives received came via stock appreciation. After the tax cuts in the 1980s, companies paid out more money as raises to executives, which created the appearance of greater income disparity.

Auten and Splinter argue that this boost is largely an illusion: They estimate that 85 percent of the apparent rise in the top 1 percent's share of after-tax income since 1960 was due to the switch in the method of compensation. Another consideration is that marriage rates have fallen substantially over the last 50 years, but there has been little or no decline among the wealthiest Americans, which skews the distribution of income.

So, where does this leave us? A report by Stephen J. Rose of the Urban Institute compares the results of the studies cited. It shows that estimates of the top 10 percent's share of economic growth from 1979 to 2014 range from a high of 55 percent to a low of 31 percent, with CBO's estimate in the middle, at 46 percent.

This wide dispersion of results suggests policymakers should be skeptical of claims that income inequality has improved in the past

40 years or that it is the most unequal since the Gilded Age of the 1920s. The reason: There are many complex issues that make measurement of inequality inherently difficult, which they need to consider when drafting legislation.

Nicholas Sargen is an economic consultant and is affiliated with the University of Virginia's Darden School of Business. He has authored three books, including "Investing in the Trump Era: How Economic Policies Impact Financial Markets."

<https://thehill.com/opinion/finance/549587-is-rising-income-inequality-just-an-illusion/>





## ثالثاً- أخبار الاقتصاد العربي:

### 11 - سوق سرية للدولار في مصر: جهاز بالدولة يتربح من أزمة

#### النقد الأجنبي

القاهرة، عبد الكريم سليم، 16 يناير 2023

تهاوي الجنيه المصري مقابل الدولار في موجة تعويم جديدة) فاضل

داود (Getty/

"خطة مهروسة في مائة فيلم من قبل"... عبارة يرددها بعض المصريين ساخرين من تكرار ذات الخطط الحكومية تجاه الدولار، ورغم ذلك تنجح في كل مرة. هذا "الإفيه" المنقول عن الفيلم الكوميدي "لا تراجع ولا استسلام"، تكرر في التعامل مع خطة تعويم الجنيه لثالث مرة في أقل من عام، ولرابع مرة في غضون ست سنوات.

وانخفض الجنيه أمام الدولار بنسبة تخطت الثلثين في أقل من عام، وبلغ حتى منتصف تعاملات الأربعمائة الماضي نحو 32 جنيهاً للدولار، قبل أن يهبط بعدها بساعات إلى أقل بقليل من 30 جنيهاً، بتدخل صناديق خليجية عززت موقف الجنيه بشراء أسهم وسندات بالدولار لإظهار وفرته.

وحسب مراقبين، يمكن بسهولة ملاحظة الخطة القديمة المتكررة التي تعتمد على خلطة من عدة عناصر، هي كالاتي: رفع الفائدة، ثم خفض الجنيه رسمياً، بعد ارتفاع كبير لسعر الدولار بالسوق الموازي بآليات تفوقها جهات وشخصيات غامضة وربما نافذة، وتتبع ذلك حالة من الارتباك في السوق السوداء، ثم شائعات بانخفاض الدولار وأنه لا يجد من يشتريه.

فجأة ترتفع الفائدة وينخفض الجنيه بشكل حاد: هبوط ثم استقرار ثم قفزة  
كبيرة تتجاوز التوقعات وتكسر حاجز السعر بالسوق الموازي، بالتوازي مع  
حملة اعتقالات للمضاربين وغلق للصرافات، وفق المراقبين.

يتذكر المتعاملون بالسوق الموازي ما جرى طوال عام 2016، واختتم  
بأكبر تعويم حتى تاريخه، وهو شبيه بما جرى في مارس/ آذار الماضي ثم  
سبتمبر/ أيلول الماضيين، وأخيراً يناير/ كانون الثاني الحالي.

#### الحكاية من آخر فصولها

38 جنيهاً كان سعر الدولار في السوق السرية منذ شهر تقريباً، وسط  
شائعات بين متعاملين في السوق الموازي، تحدثوا لـ"العربي الجديد"، عن أن  
جهازاً حساساً يقوم بمناورة كبرى مع التجار وكبار المضاربين، كما فعل من  
قبل عام 2016، اعتماداً على معلومات مسبقة لديه بما ستقرره الحكومة لاحقاً.  
استفاد هذا الجهاز من تلك المعلومات بتحقيق أرباح عبر ذات الآلية التي  
ينتهجها التجار والمضاربون، ثم قرر في لحظة ما حاسمة، توجيه ضربة لهم  
تعجزهم عن التلاعب عند صدور تلك القرارات بالتعويم.

هذا السيناريو جرى بالضبط عام 2016 باستدراج كبار تجار العملة  
والمضاربين، بغرض التريح من ورائهم ثم مباغتتهم باعتقالات بالجملة، بعد  
تتبعهم وكشف خيوط الربط بينهم. وحسب مصادر، تعتمد الخطة المعتادة في  
البداية على نشر شائعات مكثفة بوصول الدولار إلى أرقام غير مسبوقة خلال  
أيام، في المرة الأخيرة قالت الشائعات إن الدولار سيتجاوز سقف الأربعين  
جنيهاً، وتعززت الشائعات بالقيام بشراء مكثف للدولار من السوق، ما جعل  
الطلب عليه مرتفعاً.

ظل الارتفاع يتغذى بالشائعات مع القيام بالشراء المكثف، حتى ندر الدولار، وبلغ مستوى كاد أن يلامس حاجز الأربعين جنيهاً، حينها تقرر بيع حصيلة الشراء السابقة، ومع حالة العطش بالسوق الموازي، بيعت كميات ضخمة حقق الجهاز من ورائها أرباحاً بمليارات الجنيهات، في ما سمته مصادر من المستوردين تحدثت لـ"العربي الجديد" عملية "ركوب السوق السرية".

مع كثافة عمليات البيع والشراء، اتضحت للجهاز خريطة المتعاملين بالسوق، سواء من كبار التجار أو المضاربين، وهنا انطلق الجزء الثاني من الخطة بتتبعهم وملاحظتهم والقبض عليهم وتحريم ما بحوزتهم من كميات قدرت أحياناً بعشرات الملايين من الدولارات، إلى حد أن أحدهم اعتقل وبحوزته مائتا مليون دولار، ما بات معه خبر القبض على تاجر عملة خبيراً اعتيادياً يُنشر في مواقع الإنترنت يومياً.

وزاد الارتباك في السوق السري بسريان شائعة بوجود دولارات مزورة بالسوق، يصعب اكتشافها، نظراً لأنها "إيرانية" أو "لبنانية" التزييف، بدعوى أن إيران تزيفها بشكل متقن وتبيعها من طريق حزب الله في لبنان بسعر أقل من الدولار الرسمي، لتحقيق ربح من ناحية، ولضرب العملة الأميركية من ناحية أخرى.

نجحت تلك الأخبار حول العملات المزيفة في لجم التعاملات بالسوق الموازي إلى حد ما، مع تزايد خشية صغار المتعاملين من الوقوع في فخ الدولارات المزورة، ولا سيما أن كثيراً من صغار المتعاملين يقتنون الدولار بغرض حيازته لأمد بعيد ريثما يرتفع سعره رسمياً، ما يجعلهم ساعتها غير قادرين على إرجاع المزور لأصحابه بعد مرور كل هذا الوقت.

نجحت الخطة مجدداً، في ما يبدو، كما بينته جولة سريعة على مجموعات بيع وشراء الدولار على الفيسبوك، لتكشف أن المعروض أكثر من المطلوب، بسبب استمرار العمل بقرارات حكومية لتحجيم طلب المستوردين للدولار، منها عدم قبول البنوك لدولارات غير معروف مصدرها، فضلاً عن استمرار وقف العمل بالاعتمادات المستندية، ووقف تصدير الذهب، الذي كان باباً خلفياً لقيام المستوردين بالدفع من خلاله للموردين بالخارج.

وأضافت الحكومة إلى ذلك قرارات أخرى صبت في خانة كبح جماح ارتفاع الدولار، وأضرت بالمقابل بعملاء للبنوك، ومنها قرار خفض حد السحب من بطاقات المشتريات بالخارج.

عبد الملاك، هو اسم مستعار لتاجر ذهب، تحدث لـ"العربي الجديد"، مشيراً إلى أنه يعرف كثيرين اشتروا الدولارات بسعر 36 جنيهاً أملاً في بيعه بأربعين، وحينما هبط لأقل من 35 جنيهاً، ظلوا يحتفظون به، ولا يزالون، مع ارتفاعه رسمياً في البنوك، كل من يعرفهم اشتروا بسعر فوق الثلاثين جنيهاً وهم على يقين بأن الارتفاع قادم كما حدث، فلم يكن أحد يتوقع أن ينخفض الجنيه لهذا الحد أبداً، فما المانع من انخفاض جديد؟

الصاغة وتجار الذهب أكثر الفئات المعنية بلعبة الدولار، والمتهمة كذلك باستغلالها. فسعر الذهب مرتبط ببورصات عالمية، وسعره محلياً مقوم بالدولار، وارتفاع سعر غرام الذهب يعني ارتفاع الدولار. لذلك، ارتبطت سمعته بالسوق الموازية.

يرى عبد الملاك أن تجار الذهب مظلومون بتلك الاتهامات "المجحفة"، فهم يبيعون بالداخل ويشترون بالعملة المحلية، ويمكن أن يبيعوا اليوم كميات

ضخمة من الذهب، ليفاجأوا بانخفاض العملة، لتكون حصيداً ما باعوه دون قيمتها أمس.

أما المضاربون فهم، برأيه، أصحاب المكسب الدائم، حتى إن خسروا مؤقتاً، يمكنهم التعويض بمكاسب أكبر لاحقاً، وخاصة أنهم يشاركون في إشاعة انخفاض وارتفاع الدولار بحسب اتجاهات البيع أو الشراء. ونجحت الخطة المستنسخة في خفض السعر مجدداً إلى ما يقارب السعر الذي هبط إليه الجنيه رسمياً في البنوك، غير أن متعاملين لا يزالون يشكون في واقعية ذلك السعر اعتماداً على فكرة مفادها أنه "ما دام من يطلب الدولار لا يجده، لذلك تبقى الأزمة، وستظل هناك حاجة للسوق السرية لتوفير الدولار بسعر أعلى من البنوك بالطبع".

#### سماسة الخارج

لعبة المضاربة على الدولار عابرة للحدود، تؤثر بسعر الداخل وتتأثر به، فسماسة العملة الصعبة بالخارج يحققون منافع مزدوجة للمصريين بالخارج والمستوردين بالداخل معاً، حسب مصريين الخارج، اضطروا إلى اعتماد قنوات غير رسمية لتحويلاتهم بعيداً عن المصارف الرسمية، تجنباً لسعر الصرف الرسمي الضئيل - وقتها - مقابل سعر صرف عالٍ بالسوق الموازي. في هذه العملية الطويلة المعقدة، يقوم مصريون بالخارج بإيداع أموالهم في حسابات بالخارج لسماسة التحويلات، مقابل أن يتسلمها ذوهم في مصر بالجنيه في منازلهم عبر مندوب توصيل بسعر التحويل بالسوق الموازي، وتجري الأمور بالتفاوض وفق السعر المتذبذب والمتغير من سمسار لآخر. هؤلاء السماسرة الذين ساعدوا المصريين بالخارج على تحويل أموالهم بمقابل أكبر من سعر التحويل الرسمي، يقومون بمهمة أخرى على الجانب

الأخر، وهي دفع هذه الدولارات للموردين الأجانب المتعاملين مع مستوردين مصريين عاجزين عن الحصول على الدولار من السوق المحلي. بدأت هذه اللعبة منذ ارتفاع الفارق بين السعرين الرسمي والموازي منذ منتصف عام 2016، وفيما كان الدولار يدور حول الجنيهات السبعة وقتها، كان الدولار بنحو 11 جنيهاً في السوق الموازية.

يقول ناصر -وهو موظف سابق في إحدى الصرافات التي أُغْلِقَتْ ضمن عشرات الصرافات على مدى السنوات الماضية- إن الصرافات نفسها كانت تحاول اجتذاب المتعاملين بأسعار تنافسية، مشيراً في حديثه لـ"العربي الجديد" إلى أن حائز الدولار كان ينتقل بين أكثر من صرافة قبل أن يستقر على سعر نهائي يبيع به، و"كانت الصرافات قناة السوق الموازية، تحت بصر الحكومة وسمعها قبل أن تنتقل إلى قنوات غير مرئية لأجهزة الدولة" حسب ناصر. وجاء ختام عام 2016 ليرتفع معه سعر الدولار بالسوق السرية إلى نحو 13 جنيهاً، فيما ظل سعره ثابتاً بالسوق الرسمية.

وكما تكرر مرتين خلال النصف الثاني من العام الحالي، من "ركوب للسوق الموازي" جرى الأمر نفسه خلال النصف الثاني من عام 2016، حيث جرت مضاربات بالجملة وبشكل يشي بوجود قوة ما منظمة نافذة وذكية وراء الارتفاع المدفوع بشراء مكثف وشائعات قوية بمزيد من الارتفاع، ثم البيع فجأة لتريح تلك الجهات من السعر الكبير.

قفز الدولار وقتها إلى نحو 14 جنيهاً في السوق الموازي، بينما كان سعره رسمياً نحو 7 جنيهات، وفجأة أُعْلِنَ تعويم كبير للجنيه، هبط سعره الرسمي أمام الدولار إلى أقل من عشرين جنيهاً بقليل. وقال متابعون وقتها إن الاستفادة كانت رسمية ومعلنة هذه المرة، إذ باعت البنوك للمستوردين وطالبي

الدولار بسعر مرتفع، ثم هبط السعر تدريجاً على مدى سنوات، ليصل إلى مستويات يستقر عليها ثم يهبط مجدداً، ومن 18 جنيهاً للدولار إلى 17، ثم 16، حتى استقر أخيراً عند 15 دولاراً ونصف حتى سبتمبر/ أيلول الماضي.

مواعيد استحقاق الديون فرصة للتربح

ثمة ملاحظة أخرى جديرة بالتأمل، يشير إليها مراقبون، وهي أن مواعيد استحقاق سداد ديون مصر الخارجية، تتزامن مع رفع للجنيه أمام الدولار بالسوق المحلي الرسمي.

يقدم مراقبون تفسيراً محتملاً لذلك يعتمد على فكرة أن مؤسسات ما، هي أكبر مضارب في السوق الموازي، لتستفيد الحكومة من فارق السعرين، فهي تحصل على الدولار بسعر مرتفع حين الحصول على قرض، لتبيعه للمستوردين بهذا السعر المرتفع، ثم حين يحين موعد سداد القرض، تخفض سعر الدولار لتجمعه من السوق بسعر منخفض ثم ترفعه مجدداً لتسدهه بسعر أفضل، وهكذا تصل مكاسبها في المليون دولار الواحد إلى نحو مليوني جنيه مثلاً.

يبرهن هؤلاء على صحة تفسيرهم بأن مسألة الانخفاض والارتفاع لا تتأثر بعوامل العرض والطلب، فحينما يتوافر الدولار بفعل قرض جديد، يفترض أن ينخفض سعر الدولار، وهو ما لا يحدث عقب الحصول على القرض، وحينما تُقبل الدولة على جمع الدولارات لسداد دين أو خدمات ديون، ينخفض سعر الدولار، خلاف ما يفترض حدوثه عند الإقبال على جمعه بكميات كبيرة.

من الملاحظ أيضاً في تلك الفترة أن الدولار بالسوق الموازية لم يكن يزيد عن البنوك إلا بفارق ضئيل لا يتجاوز جنيهاً أو اثنين. إزاء تلك الضبابية في

ما جرى بالسوق الموازي، وما فعلته الحكومة استثماراً للتعويم المدار في ما يحقق فوائد لها، ستلتزم مصر مستقبلاً أمام صندوق النقد الدولي بـ"الشفافية"، عبر نشر البنك المركزي تقارير نصف سنوية عن الاستقرار المالي باللغتين العربية والإنكليزية، وضمان إصدار جميع التعليمات والتوجيهات للبنوك من خلال قنوات إخطار خطية رسمية، كما جاء في بيان لصندوق النقد أخيراً. ورأى الخبير الاقتصادي ممدوح الولي، أن البنك المركزي المصري يحاول بعدد من الإجراءات أن يسارع للتصدي للسوق السوداء قبل شهر رمضان المقبل، حرصاً على استقرار الأسعار خلاله -بعدما زادت كثيراً مؤخراً- حرصاً على السلام الاجتماعي.

لكن الأمر، بحسب الولي، بات صعباً أمام المركزي لتحقيق هدفه لقلّة الأرصدة الدولارية لديه، بل ووجود عجز بلغ 8.5 مليارات دولار حتى نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وتقييد صندوق النقد الدولي له في استخدام الاحتياطي من العملات الأجنبية للدفاع عن سعر الصرف الارتفاع المتتالي لسعر الدولار أمام الجنيه المصري ومنذ بداية العام الحالي يتم الأمر وفقاً للاتفاق مع صندوق النقد الدولي لتحقيق سعر الصرف المرن حسب العرض والطلب.

جاء ختام عام 2016 ليرتفع معه سعر الدولار بالسوق السرية إلى نحو 13 جنيهاً، فيما ظل سعره ثابتاً بالسوق الرسمية ويسعى البنك المركزي للاقتراب من السعر بالسوق السوداء حتى يستطيع السيطرة على سعر الصرف والعودة إلى وجود سعر واحد للصرف كما كان الحال قبل مارس/ آذار الماضي، وفق حديث الولي لـ"العربي الجديد"، مضيفاً أن وجود سعرين للصرف يعرقل عودة استثمارات الأجانب



في أدوات الدين الحكومي رغم زيادة سعر الفائدة، ما انعكس على أذون وسندات الخزانة التي تخطى عائدها حالياً نسبة 20%.

وكذلك يعطل وجود السوق السوداء عودة جانب من تحويلات المصريين بالخارج إلى المنافذ الرسمية، وكذلك تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويربك وجود سعرين للصرف الأسواق المحلية ويضفي قدراً من الضبابية وعدم وضوح الرؤية لدى المستثمر المحلي، حسب الولي.

وفسر الخبير الاقتصادي الارتباك الذي جرى في سعر الصرف الرسمي نهاية الأسبوع الماضي بارتفاع ثم تراجع السعر يوم الأربعاء بعد تخطيه لسعر 32 جنيهاً للدولار، بتدفق مشتريات أجنبية لأدوات دين محلي أسهمت في زيادة المعروض الدولارى لدى البنوك، ما مكنها من بيع الدولار، في محاولة لإرباك المتعاملين بالسوق السوداء، وهو ما حدث بالفعل خلال اليوم.

ورأى الولي أن الأمر يحتاج إلى استمرار ذلك الإرباك لعدة أسابيع وربما شهور، حتى يمكن تحجيم السوق السوداء التي تلبى احتياجاً فعلياً للمستوردين والمتعاملين، لا تلبيه البنوك حالياً.

وجرى تعديل قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003 الخاص بتنظيم عمليات النقد الأجنبي، للحد من عمليات الاتجار في العملة وتغليظ العقوبة على كل من تسول له نفسه ممارسة تلك النشاطات، التي تؤثر سلباً في الاقتصاد الوطني، وتضمن تعديل المادة 126 من القانون المشار إليه، أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز ثلاث سنوات، وبغرامة لا تقل عن مليون جنيه ولا تتجاوز خمسة ملايين جنيه، كل من يخالف أيّاً من أحكام المواد (111 و 113 و 114 و 117) من القانون رقم 88 لسنة 2003 الخاص بتنظيم عمليات النقد الأجنبي.

وأضيفت مادة جديدة إلى قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد  
رقم 88 لسنة 2003، برقم 126 مكرراً للعقوبات تختص بتغليظ العقوبة على  
نشاط العملات الأجنبية خارج القنوات الشرعية.

<https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%B3%D9%88%D9%82->

%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A9-

%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-

%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B2-

%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-

%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D8%AD-%D9%85%D9%86-

%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A

## 12 - بالأرقام: عدد سكان لبنان والكثافة السكانية ومتوسط الأعمار



الثلاثاء 17 كانون ثاني 2023

قَدّرت شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في  
الأمم المتحدة عدد سكان لبنان بـ 5.49 مليون نسمة في نهاية حزيران من العام  
2022، مقارنة بـ 5.59 مليون نسمة في نهاية حزيران 2021، و 5.18 مليون  
نسمة في نهاية حزيران 2012.

وأشارت إلى أنه، “بلغت الكثافة السكانية 536.6 نسمة لكل كيلومتر  
مربع، وأن متوسط عمر اللبنانيين بلغ 28.5 سنة في نهاية حزيران من العام  
2022 مقارنة بـ 27.8 سنة في العام 2012. وأضافت أن الإناث يمثلن  
51.5% من إجمالي عدد السكان ويمثل الذكور 48.5% من إجمالي عدد  
السكان، مما سينتج عنه نسبة الجنس بين السكان إلى 94.2 ذكر لكل 100  
أنثى في لبنان في نهاية حزيران 2022”. وجاءت نتائج هذه الدراسة في

## Lebanon This Week. التقرير الاقتصادي الأسبوعي لمجموعة بنك بيبلس

ونكرت الأمم المتحدة أنه “كان هناك 81,179 مولودًا في العام 2022، وأنه أنجبت النساء بين اللواتي تتراوح أعمارهم بين الـ15 والـ19 سنة 4,737 طفلًا، أي 5.8% من إجمالي الولادات. أيضًا، قُدِّرَت أنه بلغ معدل الخصوبة في لبنان 2.08 ولادة حية لكل أنثى، في حين بلغ متوسط سن الإنجاب عند النساء 29.4 سنة في العام 2022، من دون تغيير عن العام 2012. وأضافت أن صافي نسبة التكاثر عند الإناث بلغ إنجاب طفلة واحدة على قيد الحياة لكل امرأة تُلد، وأنه بلغت النسبة الجندرية عند الولادة 105 ذكور لكل 100 أنثى في العام 2022.

علاوة على ذلك، سجل المسح 49,324 حالة وفاة في لبنان في العام 2022 تضمنت 25,311 حالة وفاة بين الذكور و24,013 حالة وفاة بين الإناث. أيضًا، قالت إن معدل الوفيات بلغ 8.9 حالة وفاة لكل 1,000 فرد في العام 2022 مقارنة بـ 4.1 حالة وفاة لكل 1,000 شخص في العام 2012. إضافة إلى ذلك، قالت إن متوسط العمر المتوقع عند الولادة في لبنان لكلا الجنسين بلغ 74.4 سنة في العام 2022، بينما بلغ متوسط العمر المتوقع في سن الـ15 60.1 سنة في العام الماضي. وأضافت أن متوسط العمر المتوقع عند سن الـ60 والـ80 بلغ 14.5 عامًا وست سنوات، على التوالي، في العام 2022.

في موازاة ذلك، أشارت إلى أن “معدل وفيات الأطفال في لبنان في العام 2022 بلغ 6.2 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي، وأن 80,709 مولود حي بقي على قيد الحياة بعد بلوغ عام واحد من العمر، وأن هناك 7.2 حالة وفاة

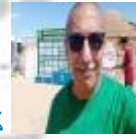
للأطفال اللذين عمرهم أقل من خمس سنوات لكل 1,000 مولود حي في العام الماضي. إضافة إلى ذلك، قالت إن معدل الوفيات في لبنان قبل سن الأربعين، أو عدد الوفيات دون سن الـ40 لكل 1,000 ولادة حية بلغ 26 حالة وفاة في العام 2022، مقارنة بـ23.5 حالة وفاة في العام 2012، في حين بلغ معدل الوفيات قبل سن الـ60 117.4 حالة وفاة في العام الماضي، مقارنة بـ79.8 حالة وفاة في العام 2012. وأضافت أنه بلغت معدلات الوفيات في الفئة العمرية بين سنّ الـ15 والـ50 وفي الفئة العمرية الممتدة من الـ15 إلى الـ60 سنة 41.2 حالة وفاة و109.3 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي، على التوالي، في العام 2022.”

أخيراً، أشارت الأمم المتحدة إلى أن صافي عدد المهاجرين إلى لبنان، والذي يقاس بعدد المهاجرين إلى الدولة مطروحاً منه عدد المهاجرين من البلاد، بلغ -160,237 شخصاً، وأن صافي معدل الهجرة بلغ -28.8 لكل 1,000 فرد في العام 2022.

<https://www.lebanese-forces.com/2023/01/17/lebanon-8845/>

### 13 - الجزائر وقطر ومصر: الدول المستفيدة من أزمة الطاقة

كتب بواسطة: ألفارو إسكالونيلا نشر بتاريخ 2023/01/09



شعار مشروع خط أنابيب الغاز نورد ستريم 2 على أنبوب في مصنع شيل بيب غروب لدرفلة الأنابيب في تشيلياينسك، روسيا

ترجمة وتحرير: نون بوست

يستفيد المنتجون العرب للغاز، بالإضافة إلى أذربيجان، من آليات قطع الاتصال بالطاقة الروسية التي وضعتها بروكسل. بالتالي؛ سيحاول الممثلون الجدد استغلال الوضع قدر الإمكان من أجل تحقيق أكبر قدر من الأرباح في سنة 2023.

قبل 24 شباط /فبراير 2022 المشؤوم؛ زودت روسيا أوروبا بحوالي 40 بالمئة من واردات الغاز. في المقابل، أوقف الغزو الروسي لأوكرانيا، الذي نفذه الكرملين، مشاريع الطاقة التي حافظت على العلاقات القارية لعقود. منذ تلك اللحظة؛ أطلقت بروكسل آلية صريحة لإيجاد مصادر بديلة للغاز، وبالتالي تحول وقف إمدادات الطاقة من موسكو من مهمة معلقة إلى حاجة ملحة لشركاء المجتمع.

وأجبرت العقوبات الغربية ضد روسيا، بسبب حملتها العسكرية في أوكرانيا، الكرملين على الرد في شكل القطع المتقطع لتدفقات الغاز والحصار الدوري لأنابيب الغاز نورد ستريم 1 و2. لقد أرادت موسكو تحويل الطاقة إلى أداة ضغط للتأثير على قرارات الدول الأخرى، وهي الإستراتيجية التي تجاوزت دول الاتحاد الأوروبي فعاليتها بفضل ظهور منتجين آخرين على الساحة الدولية الذين يتمتعون بالقدرة على تعويض صادرات الغاز الروسية، ولو جزئياً على الأقل.

في هذا السياق؛ ظهرت ثلاث دول عربية كبديل ممكن في وقت حساس ودقيق جداً بالنسبة لأوروبا، فلم تكن البشائر على أبواب الشتاء واعدة جداً، ولقد ساهمت الوضعية الهشة للطاقة، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية، في تهديد الاستقرار الداخلي للدول الأعضاء، وقيل كل شيء، دعم العواصم

الأوروبية للدفاع عن أوكرانيا. لكن، ساهمت ثلاث دول عربية في تخفيف وقع هذه الضربة واغتنموا الفرصة لاكتساب الوزن والنفوذ في بروكسل وهي كل من الجزائر وقطر ومصر.



تُظهر هذه الصورة من الأرشيف ناقلة غاز طبيعي مسال قطري يتم تحميلها بالغاز الطبيعي المسال في ميناء رسلان البحري شمال قطر.

#### الجزائر فرصة ذهبية

وصلت صادرات الغاز من الجزائر، الواقعة في شمال إفريقيا، إلى مستويات قياسية في سنة 2022: حيث وصلت إلى 56 ألف مليون متر مكعب، ونجح السيناريو الأوروبي المتشجع في عكس الاتجاه الهبوطي للسنوات الأخيرة والتخفيف من الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي كانت ترهق المؤسسات الجزائرية حتى قبل اندلاع الحراك في سنة 2019، احتجاجات الإطاحة بالنظام.

وأدى ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة حجم الأرباح الجزائرية التي تجاوزت 50 مليار دولار في السنة الماضية، بحسب أرقام رسمية. لا تمتلك الجزائر أكبر احتياطات طاقة في إفريقيا ولا هي المنتج الرئيسي للغاز، لكنها المصدر الرئيسي، وجعلها قريبا واتصالاتها بأوروبا الشريك المفضل لأوروبا، فلطالما تردد القادة الأوروبيون الرئيسيون إلى الجزائر لكسب ود كبار القادة في البلاد.

من جانبه؛ تفاوض رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق ماريو دراغي أو الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أو رئيس المجلس الأوروبي البلجيكي شارل ميشيل على بعض الشروط مع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون. بالإضافة إلى ذلك؛ استغلت شركة النفط الحكومية الجزائرية "سوناطراك" الوضع، وبعد مراجعة عقودها مع شركة إيني الإيطالية وتوتال الفرنسية وشركة ناتورجي الإسبانية؛ حققت عائدات ترواحت ما بين 4 مليارات و5 مليارات يورو إضافية.

وفي حالة شركة ناتورجي الإسبانية، اتخذت الجزائر إجراءات انتقامية دبلوماسية مع مدريد بعد قرار حكومة إسبانيا تأييد المغرب بشأن قضية الصحراء الغربية، فقد غير بيدرو سانتشيز، رئيس الوزراء الإسباني، موقفه كلياً حول هذه القضية ودعم الحكم الذاتي تحت سيادة المغرب، وهو ما جعل الجزائر تشدد موقفها الخارجي وترفع أسعار الغاز للسوق الإسبانية. وقبل أشهر، قطعت خط أنابيب الغاز بين المغرب العربي وأوروبا، الذي كان يعبر المغرب قبل أن يصل إلى شبه الجزيرة الأيبيرية.



الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والرئيس الجزائري عبد المجيد تبون يحضران مؤتمرا صحفيا مشتركا في القصر الرئاسي بالجزائر العاصمة يوم 25 آب/ أغسطس 2022. ووفقا لفيديريكا سايني فاسانوتي، الخبيرة في معهد بروكينغز للأمن والإستراتيجية: "قبل الغزو الروسي لأوكرانيا، كانت الجزائر تزود الاتحاد الأوروبي بنحو 11 بالمئة فقط من احتياجاتها من الغاز، مقارنة بحوالي 47

بالمئة من روسيا. ويصدر البلد الأفريقي نحو 83 بالمئة من غازه إلى أوروبا، ومعظمه لإيطاليا وإسبانيا، اللتين استلمتا سنة 2021 نحو 65 بالمئة من صادرات الجزائر من الغاز".

ومع ذلك؛ حسب الباحثة "تتمتع البلاد الآن بطاقة إنتاجية محدودة مما يعرض خطط التوسع هذه للخطر. إذن سيكون التنقيب وتطوير البنى التحتية والاستثمارات ضرورياً للغاية".

ومن جهته، أكد فرانسيس غيليس، الباحث في معهد برشلونة للدراسات الدولية، أن "إنتاج الغاز في الجزائر له إمكانات كبيرة، وأنه لم يتم استكشاف العديد من المناطق في هذا البلد الشاسع وهناك العديد من الأماكن التي تحتاج إلى إعادة فحص باستخدام تقنيات أكثر حداثة. ومع ذلك؛ قد يستغرق تطوير حقل غاز جديد من ثلاث إلى خمس سنوات. لذلك، ستحتاج الجزائر إلى وقت واستثمار لملء الفراغ الذي خلفته روسيا".

وفي الآونة الأخيرة؛ رفضت الحكومة الجزائرية تسقيف أسعار الغاز الروسي الذي تم فرضه بشكل مشترك من قبل دول مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي وأستراليا لتقليل الأرباح التي يستخرجها الكرملين من النفط ويستمدتها من آلة الحرب في أوكرانيا. على ضوء ذلك، أشار وزير الطاقة الجزائري محمد عرقاب إلى أن الحد الأقصى البالغ 60 دولارا للبرميل الذي يتم توفيره عن طريق البحر سيعرض الاستثمار في القطاع للخطر. ومع ذلك، فإن موقف الجزائر العاصمة لا يهدد استمرارية إمدادات الطاقة إلى أوروبا.

لؤلؤة الخليج قطر تحقق الانتصار

تمتلك قطر ثالث أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، بعد روسيا وإيران. وهي الدولة العربية الرائدة من حيث الاحتياطيات وإنتاج الغاز



الطبيعي المسال، وتعتزم زيادة حجم الصادرات من 77 مليون طن إلى 126 مليون طن في العقد المقبل. وذهبت معظم صادراتها تاريخيا إلى السوق الآسيوية، وخاصة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية، بعقود طويلة الأجل. ومع ذلك، منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، بدأ الاتجاه يتغير بسرعة.



أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني يلتقي بوزير المالية الألماني روبرت هابك في الدوحة ، قطر، في 20 آذار/مارس 2022. علاوة على ذلك؛ تعتبر الدولة الخليجية الصغيرة أحد البدائل الرئيسية للغاز الروسي بالنسبة للاتحاد الأوروبي. في الواقع، زادت صادرات الغاز الطبيعي المسال القطرية بنسبة 16 بالمئة في الأشهر التسعة الأولى من سنة 2022. وهذا ما يفسر الزيارات الأخيرة إلى الدوحة من قبل شخصيات بارزة في المشهد السياسي الأوروبي مثل تشارلز ميشيل رئيس المجلس الأوروبي أو وزير المالية الألماني روبرت هابك، كما ساهمت زيارة نائب المستشار الألماني إلى إبرام اتفاقية للطاقة مع برلين والتي من خلالها ستزود قطر مليوني طن من الغاز سنويا على مدار الخمسة عشر سنة القادمة. هذا الصيف؛ تضاعفت أيضا الصادرات القطرية مقارنة بالسنة الماضية، لتصل إلى 9.2 مليارات دولار في آب/أغسطس. كما حطمت الدولة الخليجية الرقم القياسي لأرباح الصادرات السنوية، فلديها احتياطات ضخمة بتكاليف منخفضة للغاية، مما يسهل على الدولة بيعها لفترة أطول وأكثر ربحية من المصدرين الرئيسيين الآخرين مثل أستراليا وروسيا.

مصر تتسلل إلى المنصة

تفنقر بلاد الفراعنة إلى احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي، لكن ذلك لم يمنعها من مضاعفة عائداتها من الطاقة خلال السنة الماضية، إذ نما حجم الصادرات بنسبة 171 بالمئة مقارنة بالسنة السابقة. إضافة إلى ذلك، انتزعت القاهرة فائدة هامشية قدرها 5 مليارات يورو في سنة 2022، وليس ذلك فحسب، بل كثفت التنقيب عن الغاز في شرق البحر المتوسط على أيدي الشركات الأجنبية. وقبل نهاية السنة، أعلنت الدولة الواقعة في شمال إفريقيا عن اكتشاف حقل غاز بحري "كبير" يعرف باسم "ظهر".

من جهته، اتفق نظام عبد الفتاح السيسي مع "إسرائيل"، الشريكة في المياه القريبة من الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، على زيادة صادرات الغاز إلى أوروبا بعد زيارة رئيس المفوضية الأوروبية الألمانية أورسولا فون دير لاين إلى القاهرة، وهي ليست الصفقة الأولى من نوعها. وبموجب عقد آخر تم توقيعه في سنة 2020 بقيمة 15 مليار دولار، تصدر إسرائيل بالفعل الغاز من حقل بحري إلى مصر، حيث يتم تسيله وشحنه إلى الدول الأوروبية. في المقابل، وعدت بروكسل بمد يد المساعدة للتخفيف من أزمة الغذاء الناشئة في مصر.



رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، خلال توقيع اتفاقية الطاقة. وفي السياق ذاته، تعتبر موريتانيا ورئيسها محمد ولد الغزواني الطرف الرابع الذي يأمل في اكتساب أهمية في شؤون الطاقة بحلول سنة 2023؛ حيث تمتلك الدولة الساحلية الصحراوية جميع البطاقات لتكون جزءاً من نادي مصدري الغاز الطبيعي بعد الانتهاء من بناء المرافق المرتبطة بما يسمى

بمشروع "السلحفاة الكبرى"، وهو حفل تم اكتشافه قبل ثماني سنوات على شاطئ المحيط الأطلسي التي تشترك فيها مع السنغال.

### تركمانستان: تركيا كمفتاح

وتملك تركمانستان واحدة من أكبر احتياطات الغاز على هذا الكوكب، وتعتبر الدولة الواقعة في آسيا الوسطى سادس أغنى دولة في الغاز الطبيعي، بعد روسيا وإيران وقطر، وكذلك الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية. في المقابل، تضاءلت مكانة أذربيجان، شريك الطاقة للاتحاد الأوروبي منذ فجر الغزو الروسي لأوكرانيا، بالمقارنة مع مناطق أخرى، ومن ثم فقد سلطت بروكسل أنظارها على هذه الدولة غير المعروفة في آسيا الوسطى.

وتقف تركيا في طريق أوروبا للحصول على الغاز التركمانستاني؛ حيث ستكون الكلمة الأخيرة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، على الرغم من أنه دعم في البداية خططا لبناء خط أنابيب غاز جديد يربط بين تركمانستان وأوروبا. وقد فعل ذلك في منتصف كانون الأول/ ديسمبر في قمة ثلاثية مع رئيسي تركمانستان وأذربيجان في منتجع أوازة في تركمانستان . ومع ذلك، لا يزال هناك عمل في المستقبل حتى يتحقق المشروع.



نقل الغاز الطبيعي المسال

في المقابل، تمر الدولة الواقعة في آسيا الوسطى بأزمة اقتصادية منذ حوالي سبع سنوات وتحتاج إلى عملاء لغازها الطبيعي، لكن لا يوجد حتى

الآن أي ارتباط مادي بين أوروبا وتركمانستان لنقل هذه السلعة الحيوية، كما تملك حكومة تركمانستان القمعية سجلاً ضعيفاً في مجال حقوق الإنسان. وعلى حد تعبير الصحفي بروس بانير من معهد أبحاث السياسة الخارجية "يبدو أن تركمانستان مصممة على تفضيل علاقاتها مع روسيا وإيران على أي فرصة سوقية محتملة في أوروبا". لذلك؛ لا توجد مؤشرات على أن تركمانستان ستصدر الغاز إلى أوروبا على المدى القصير.

المصدر: أتلايا، <https://www.noonpost.com/content/46250>

#### 14 - أكبر مصنع للغزل بالعالم يعيد أمجاد النسيج المصري مصطفى سيف - القاهرة - سكاي نيوز عربية



17 يناير 2023 -

تركيب الماكينات داخل المصنع على مساحة 62.5 ألف متر. كان العام 1994 عاماً فاصلاً في صناعة الغزل والنسيج في مصر التي اشتهرت بالقطن طويل التيلة الذي لا مثيل له في العالم، القرار المصري آنذاك حرر سعر الأقطان بعد صدور القانون 210 لسنة 94؛ حيث وجدت شركات الغزل والنسيج نفسها في مهبّ الريح. ولسنوات طويلة شكل القطن المصري طويل التيلة عصب صناعة الغزل والنسيج، التي تمر بخمس مراحل: زراعة القطن، حلجه، غزله، نسجه، ثم تصنيع المنتج النهائي كالملابس الجاهزة والمفروشات وغيرها، ما يعني أنّها صناعة تكاملية، لذلك بدأت الدولة المصرية خطة طموحة لتطوير تلك الصناعة واستعادة مكانتها مرّة أخرى.

وتستعد مصر لافتتاح أكبر مصنع غزل ونسيج من نوعه في العالم والمزمع افتتاحه خلال أيام، بعد الانتهاء منه بالكامل في النصف الثاني من العام الماضي.

• مصنع غزل 1 الجديد بشركة مصر للغزل والنسيج، يأتي في إطار تنفيذ خطة إعادة هيكلة وتطوير الشركات التابعة للشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج، بتكلفة تربو عن 23 مليار جنيهاً. • تم الانتهاء من أعمال تركيبات الهيكل الخرساني الرئيسي للمصنع، الذي يعد الأكبر في العالم؛ لإنتاج الغزول بطاقة تقدر بنحو 30 طن غزل يومياً. • تركيب ماكينات رينتر السويسرية الأحدث في العالم داخل المصنع على مساحة 62.5 ألف متر.

أكبر خطة تطوير: ويوضح النائب عن مدينة المحلة الكبرى، وعضو لجنة الإدارة المحلية بمجلس النواب المصري، أحمد بلال، أنّ الخطة المصرية لتطوير قطاع الغزل والنسيج هي أكبر خطة تطوير يشهدها القطاع، وتعتمد بالأساس على دمج الشركات والمصانع، لتقليل عددهم من نحو 23 شركة، لتصبح 7 شركات فقط، لتكون متخصصة بشكل أكبر دون منافسة بعضها البعض. ويضيف في تصريحات خاصة لموقع "سكاي نيوز عربية": "قطاع الغزل والنسيج من القطاعات الصناعية الهامة، والرائدة في مصر؛ إذ يعمل به نحو 25 بالمئة من الأيدي العاملة، ويمثّل نحو 30 بالمئة من صادرات الإنتاج الصناعي."

ويشير إلى أنّ اختيار المحلة لأن تكون حاضنة لأكبر مصنع غزل في العالم يأتي من منطلق أهميّة هذا القطاع بها، فخطة التطوير منحت المحلة وحدها 40 بالمئة؛ إذ إنها تمثل نحو 40 بالمئة من صناعة الغزل والنسيج،

لذلك فالتطوير أحد أهم مكاسبه الاستراتيجية هو أنه يعمل به أكبر قدر ممكن من العمالة.

ويسهب بالقول: "الهدف هو الإنتاج بغرض التصدير وكفاية السوق المحلي أيضاً، بالإضافة إلى الاهتمام بعملية التدريب التي خصص مبالغ هائلة لأجلها، ويتم حالياً تدريب العديد من العمال للعمل على الماكينات الحديثة، والمتطورة." ويستطرد: "الأول مرة تم تأسيس شركة (نت) وهي إلهة النسيج في مصر القديمة، لتكون شركة تسويق، فالمصانع وشركات الغزل والنسيج المملوكة للدولة ستتخلص مهمتها على الإنتاج، أما التسويق سيكون له علامة تجارية تحت اسم (نت)، تتولى عملية تسويق في الخارج بشكل أكبر." في مايو 2022؛ قال هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام السابق، إنه سيتم افتتاح أول 3 فروع للبيع المحلي للعلامة التجارية "نيت nit" في منطقة الكوربة والقاهرة الجديدة والإسكندرية.

المشاكل: • بحسب البرلمان المصري؛ فإن أبرز المشاكل التي تواجه هذا القطاع تتلخص في توفير الغزول، وهذا هو التحرك الذي حدث من خلاله دمج المحالج، وتطويرها حيث يتم الحلج بآليات حديثة، تساهم في توفير الهدر من الأقطان.

• تم تدشين بورصة للقطن مرة أخرى، لتشجيع الفلاح على زراعة الأقطان، بعدما كان الاعتماد على الأقطان قصيرة التيلة ومتوسطة التيلة، وهي أقطان لا تُزرع في الغالبية العظمى من الأرض المصرية. • إهمال القطن طويل التيلة وعدم زراعته ومن ثم الاتجاه للتصدير؛ لذلك فالبورصة ستشجع الفلاح على زراعة هذا النوع من القطن لأنه يستطيع بيع محصوله، لكن تبقى مشكلة ضبط السوق أحد الشواغل الهامة.

•ماكينات ومعدّات متهاكّة من القرن الماضي، وخلال عرض الوزير السابق لشرح عمل الماكينات اتضح أن الماكينات الحالية تستشعر إن الخيط الذي يُغزل سيُقطع فتتدخل آلياً، العملية بُرمتها تتم بشكل آلي تماماً.

نصف تطوير: لكن بلال يرى أنّ ما يحدث الآن هو نصف التطوير؛ خاصّة أنّ الدولة اهتمت بتطوير قطاع الأعمال العام فقط لا غير وهو يمثل 50 بالمئة من هذه الصناعة، بينما القوّة الضاربة للغزل والحلج هو المنتج النهائي الذي يعطي القيمة المُضافة.

ويختتم: "القطاع الخاص هو أكبر فاعل في قطاع تصنيع الملابس الجاهزة وغيره، لذلك يجب على الدولة إكمال عملية التطوير بتحديثه، وتوفير البيئة المناسبة للعمل، من طريق مراجعة الضرائب المفروضة عليه، والتسهيلات التي يجب منحها لرجال الصناعة وليس لرجال الأعمال، خاصّة وأنّ قطاع الأعمال محكوم بحوالي 20 أو 25 جهة وزارة أو هيئة حكومية"، مشيراً إلى أنّه يعمل حالياً على تقديم مشروع قانون للبرلمان المصري؛ لإنشاء الهيئة العليا للغزل والنسيج لتوحيد جهة الولاية.

مضاعفة إنتاجية المحالج: على الجانب الآخر؛ يرى مصطفى حسن، رئيس الشركة المصرية لكبس الأقطان سابقاً، أنّ الخطوة تأخّرت كثيراً؛ إلا أنّه يأمل أن يحسن افتتاح المصنع صناعة الغزل والنسيج في مصر في الأعوام المقبلة. ويشير في تصريحات خاصّة لموقع "سكاي نيوز عربية" إلى أنّ تطوير الماكينات كان يجب أن يحدث منذ أعوام فائتة، مؤكّداً أنّ التطوير سيّدعم صناعة الغزل والنسيج.

وعن أبرز المشاكل التي تواجه تلك الصناعة؛ شدد على أنه في المقام الأول الماكينات التي انتهى عمرها الافتراضي، مشيداً بالماكينات الجديدة التي جلبتها الدولة المصرية للمصنع المزمع افتتاحه.

وبدأت مصر خطة طموحة لتطوير محالج القطن التابعة للشركة القابضة للغزل والنسيج، في عام 2018، واستمرت لمدة 30 شهراً. وهو ما أكدّه رئيس الشركة المصرية لكبس الأقطان سابقاً حيث أوضح أنّ محالج القطن تطوّرت كثيراً، مؤكداً على أنّ أبرز المشاكل التي كانت تواجه هذا القطاع الهام قلة الأيدي العاملة صاحبة الخبرة. ومن بين التحديات أيضاً التي تواجه الصناعة رفع مستويات الإنتاجية، يقول حسن إنّه في السابق كان يمكن حلج 900 قنطار فقط خلال 24 ساعة؛ بينما حالياً يمكن حلج أكثر من 5 أطنان من القطن خلال ساعة واحدة، واصفاً إياها بـ "الكمية الكبيرة".

في تصريحات لوزير قطاع الأعمال السابق، هشام توفيق، أشار إلى أنّ تحديث الماكينات والمعدّات القديمة سيزيد كميات القطن المستخدمة من 250 ألف قنطار إلى مليون قنطار، وهو ما يسهم في إنتاج قطن شعر خالي من الشوائب يتماشى مع السمعة العالمية للقطن المصري.

<https://www.skynewsarabia.com/business/1589479->

%D8%A7%D9%94%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D9%86%D8%B9-

%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%B2%D9%84-

%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-

%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%AF-

%D8%A7%D9%94%D9%85%D8%AC%D8%A7%D8%AF-

%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%AC-

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A





رابعاً - أخبار الاقتصاد السوري:

### 15 - المواطن عاجز عن تحمل تكلفة الغذاء اليومي

أكد الباحث الاقتصادي فاخر قربي أن أحد الآثار المباشرة لتزايد أسعار السلع الأولية في العام الحالي 2022 هو ارتفاع معدلات التضخم، مشيراً أن نسبة ارتفاع أسعار المواد الغذائية تمثل حوالي 60% من حجم التضخم الكلي



مقارنة مع العام الماضي

وبيّن قربي : أن معدلات التضخم وصلت إلى أضعاف مضاعفة بنسبة تفوق كل التوقعات الاقتصادية، وهذا ليس غريباً في ظل اقتصاد يعتمد على الاستيراد بالدرجة الأولى.

على وأضاف قربي أن الحصار الاقتصادي المفروض على سورية أدى إلى حد كبير بخلق خلل في الأمن الغذائي وجعل المواطن أمام صعوبة تحمل تكلفة الغذاء اليومي بالحد الأدنى وهذا يضعنا أمام ضرورة تحليل حالة الركود التضخمي نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات التي أدت إلى ارتفاع الأسعار من جهة وتضخم التكلفة بارتفاع أسعار السلع والخدمات وتميرير ذلك الارتفاع إلى المستهلك من جهة أخرى.

كما أدى هذا الحصار إلى الدخول بحالة التضخم المفرط نتيجة تقلص القيمة الحقيقية للعملة المحلية وفي هذه الحالة تكون الأجور عاجزة عن مواكبة

ارتفاع معدل التضخم مما أدى إلى انعدام القوة الشرائية وجعل المواطن أمام استحالة الاحتفاظ بالمستويات المعيشية الأساسية نفسها.

ويرى قربي أن كل ما ذكر يجعل الأمر أقل صعوبة أمام ارتفاع معدلات أسعار محركات الطاقة إلى نحو أكثر من 50% وأسعار الصرف بنسبة تزيد عن 60% عن العام السابق ونسبة 700% عن عام 2011، ومدى انعكاس ذلك على عملية الإنتاج وتكلفة أسعار السلع المحلية والمستوردة. وقال في حديثه لصحيفة الثورة : إن ذلك يضعنا أمام مسؤوليات كبيرة تتمثل بضرورة خفض مستوى التضخم بشكل يعكس إيجاباً على القوة الشرائية لكي نتمكن من توجيه الأسواق لمصلحة المواطن.

لافتاً إلى ضرورة تعزيز الدعم الحكومي بحده الأقصى لرفع القيمة الغذائية التي يحصل عليها المواطن، بالإضافة لتحقيق العدالة الضريبية، وزيادة كفاءة الإنفاق الحكومي في سبيل دعم الحياة المعيشية للمواطن، واتخاذ تدابير وضوابط سعرية لكبح الآثار التضخمية الناجمة عن ارتفاع الأسعار

سيريا ديلي نيوز، 2022-12-26 21:12:02

<https://syriadailynews.com/54878>

## 16 - مدير التأمين والمعاشات: حصة المتقاعدين نحو 95 مليار ليرة

كشف مدير عام مؤسسة التأمين والمعاشات، ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، باسم الجاجة أن إجمالي كتلة المنحة المصروفة للمستفيدين من المتقاعدين نحو 95 مليار ليرة. منها أكثر من 46 ملياراً لأصحاب المعاشات لدى مؤسسة التأمين والمعاشات. يستفيد منها ما يقرب من ٧٥٠ ألفاً من أصحاب المعاشات أو وراثتهم.



وبين أن المسؤولين عن صرف المنحة في المؤسسة استنفروا منذ صدور المرسوم يوم الخميس وخلال أيام العطلة. لتجهيز المعاشات للمستفيدين وطباعة القسائم. كاشفاً عن أنه تم الانتهاء من طباعة قسائم المعاشات للعسكريين. موضحاً أنه سيتم يوم غد إرسالها إلى المحافظات. حيث يتم البدء بطباعة القسائم لمعاشات المدنيين. متوقعاً أن يتم الانتهاء منها يوم الخميس القادم.

وأشار على أن إجمالي القسائم يبلغ 60 ألف قسيمة، منوهاً بأنه كان عدد القسائم 160 ألفاً تم توطيئ 100 ألف منها عبر الصرافات الآلية في المصارف العامة. متوقعاً أن يتم الانتهاء من توطيئ باقي القسائم حتى الشهر السادس من العام القادم. حيث تصبح عن طريق الصرافات أو حسابات جارية أو عن طريق البريد بالتوصيل إلى المنزل. الكتلة المالية وبين الحاجة بصفته رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن إجمالي الكتلة المالية المصروفة عن طريق التأمينات الاجتماعية بلغ أكثر من 48 مليار ليرة. يستفيد منها ما يقرب من 750 ألفاً من أصحاب المعاشات التقاعدية أو ورتتهم لدى المؤسسة. منوهاً بعمل المسؤولين عن صرف المنحة خلال أيام العطلة. وتوقع الحاجة أن يتم تحويل المنحة إلى الحسابات الجارية والصرافات الآلية للمتقاعدين لدى المؤسستين يوم الأربعاء القادم. وأصدر الرئيس الأسد يوم الخميس الفائت، المرسوم التشريعي رقم 21 لعام

2022 الذي نصّ على صرف منحة مالية لمرة واحدة بمبلغٍ مقطوعٍ قدره 100 ألف ليرة سورية لكلّ العاملين داخل سورية من المدنيين والعسكريين في الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة وشركات ومنشآت القطاع العام وسائر الوحدات الإدارية وكذلك لأصحاب المعاشات التقاعدية من العسكريين والمدنيين، وتكون المنحة معفاة من ضريبة دخل الرواتب والأجور وأيِّ اقتطاعات أخرى.

سيريا ديلي نيوز 2022-12-18 20:02:15

<https://syriadailynews.com/54848>

## 17 - بنك سورية الدولي الإسلامي يحصد جائزتي أفضل بطاقة

ائتمانية وأفضل تطبيق موبايل بنكي في سورية لعام ٢٠٢٢

سورية-دمشق: 2023/1/21 حصد بنك سورية الدولي الإسلامي وللعام الثاني توالياً جائزة أفضل تطبيق موبايل بنكي في سورية Best Mobile Banking Application عن العام 2022، كما حصل على جائزة أفضل بطاقة ائتمانية Best Credit Card مقدمة من مجلة إنترناشيونال فاينانس International Finance Magazine في إنجاز جديد يؤكد تفوق البنك وريادته على مستوى القطاع المصرفي السوري. وتم تسليم الجائزتين للبنك خلال حفل توزيع الجوائز الذي أقيم في مدينة دبي الخميس 2023/1/19 بحضور عدد كبير من كبار رجال الأعمال والشخصيات المصرفية المعروفة على المستويين العربي والعالمي. وتقدم السيد بشار الست الرئيس التنفيذي لبنك سورية الدولي الإسلامي في تصريح له بهذه المناسبة بالشكر للجهة المانحة للجوائز على حفاوة التكريم

والتقدير ومنح هاتين الجائزتين المرموقتين لبنك سورية الدولي الإسلامي الذي يعد من أكبر البنوك السورية الخاصة حيث يحافظ البنك على صدارة المصارف الخاصة في أهم مؤشرات الأداء.

وأضاف الرئيس التنفيذي: إن هذا التكريم يأتي بالتزامن مع مرور أكثر من 15 عاماً على انطلاق أعمال البنك، والتي تشهد نمواً مستمرا للبنك على كافة الأصعدة وخاصة المؤشرات المالية والمؤشرات المتعلقة بخدمة ورضا العملاء.

مضيفاً أن مثل هذا الإنجاز ما كان ليتحقق لولا ثقة عملاء البنك الراسخة والجهود التي يبذلها فريق العمل، ما يؤكد ان البنك يسير على الطريق الصحيح وان هذه الجوائز تشكل إضافة لسجل إنجازات ونجاحات البنك، وهي بمنزلة اعتراف بالمكانة المرموقة التي وصل إليها البنك على مستوى القطاع المصرفي، وإشادة واضحة بإسهامات البنك في صناعة التمويل الإسلامي عبر تلبية احتياجات العملاء من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وأشار الرئيس التنفيذي إلى نجاح البنك في تطوير أفضل الحلول المصرفية والمالية المبتكرة، لافتاً إلى نجاح استراتيجيته نحو التحول الرقمي التي تأتي على رأس أولوياته.

كما أكد الرئيس التنفيذي على أن الجوائز ليست مجرد إنجاز وتقدير فحسب، بل هي دافع لتحقيق مزيد من الإنجازات والنجاحات في المستقبل، ودليل على قدرة البنك لتقديم كل ما هو مبتكر يساعد في تلبية احتياجات عملائنا والنهوض بالصناعة المصرفية وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني.

#بنك\_سورية\_الدولي\_الإسلامي



18 - ماذا ينتظرنا في العام الجديد من نكبات اقتصادية جديدة؟  
زيد غصن، مقالتني في الميادين نت عن أبرز محطات العام 2022  
سوريا في عام 2022: انفراجات سياسية محدودة و"عصاة" اقتصادية

شديدة

ليس من السهل اختيار عبارة تلخص بدقة مسار الأزمة السورية في عام 2022، أو على الأقل الإجابة عن سؤال يتجدد مع نهاية كل عام: هل ما شهدته سوريا من أحداث وتطورات على مدار عام كامل يؤشر إلى وجود حل سياسي ما يلوح في الأفق؟ أم الأمور متجهة نحو مزيد من الضغط والتعقيد؟ صعوبة الإجابة تكمن في طبيعة المتغيرات التي طرأت على مسار الأزمة السورية داخلياً وخارجياً، وتناقضها في كثير من الأحيان، لدرجة تجعل من توقع بعض المراقبين لما يمكن أن تحمله الأيام المقبلة مجرد تخمين أو رغبة شخصية؛ فمثلاً في الوقت الذي كانت فيه بعض الدول العربية تبدي رغبتها في الانفتاح السياسي والاقتصادي على سوريا، بدأت واشنطن تصعد إجراءات وعقوباتها على دمشق، فهل خطوة بعض الدول العربية تمت بمعزل

عن الموقف الأميركي؟ أم الإدارة الأميركية لا تريد أن تظهر علانية بصورة المؤيد للانفتاح على دمشق؟

في أي حال، فقد عاشت سوريا في العام، الذي سوف يصبح بعد أيام قليلة عاماً فائتاً، مجموعة من الأحداث السياسية والاقتصادية المهمة، وتأثرات بتطورات ومتغيرات إقليمية ودولية عديدة، نستعرضها معاً مع بعض التحليل البسيط لمجرى ما حدث وأثره المباشر وغير المباشر.

#### انفتاح سياسي محدود

تأتي الحرب الأوكرانية، التي بدأت أحداثها في أواخر شهر شباط الماضي، في صدارة التطورات المؤثرة في سوريا سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، إذ إن علاقة التحالف القائمة بين دمشق وموسكو، وإعلان الأولى تأييدها الكامل لحليفها في كل خطواتها وقراراتها المتعلقة بالأزمة الأوكرانية، جعلها تتأثر من ناحيتين:

-الأولى لجهة موقف الأطراف الخارجية المؤثرة في مسار الأزمة السورية كالولايات المتحدة الأميركية، تركيا، "إسرائيل" وغيرها. فالأولى عززت سياستها القائمة على التعامل مع سوريا كساحة صراع وتصعيد ورد على روسيا، وتركيا سعت لاستغلال انهماك العالم بالحرب الأوكرانية وتناقض مواقف دوله لزيادة تدخلها العسكري المباشر في الشأن السوري، فيما "إسرائيل" الداعمة لأوكرانيا وسّعت وتيرة اعتداءاتها على الأراضي السورية وطبيعة الأهداف المستهدفة. كل هذا، وإلى جانب أولوية الاهتمام الغربي عموماً بالحدث الأوكراني، تسبّب بتراجع الاهتمام الدولي بإيجاد بيئة مساعدة على تحقيق حل سياسي للأزمة السورية.

-أما الناحية الثانية فهي متعلقة بالانعكاسات الاقتصادية المباشرة، سواء جراء التداعيات والأزمات التي ضربت عموم الأسواق العالمية والدول، أو نتيجة تراجع قيمة المساعدات والمنح المقدمة دولياً للبرامج والمشروعات الأممية المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية للسوريين المتضررين. فضلاً عن تراجع قيمة الحوالات الخارجية المرسلة من قبل السوريين إلى أقربائهم في الداخل، وتحديدًا تلك المرسلة من المهاجرين واللاجئين في الدول الأوروبية. الحدث السياسي الثاني المهم في عام 2022، تمثّل في حدوث تقارب عربي مع سوريا، جسّدته مجموعة من الزيارات واللقاءات السياسية والاقتصادية، أهمّها زيارة الرئيس بشار الأسد للإمارات العربية المتحدة في شهر آذار/مارس الماضي، ثم زيارة وزير الخارجية الجزائري والعماني لدمشق وتعيين البحرين سفيراً لها فوق العادة في دمشق. إضافة إلى تأييد عدد ليس بالقليل من الدول العربية لاستعادة سوريا مقعدها في الجامعة العربية وحضورها القمة العربية، إلا أن مواقف بعض الدول المفاجئة حال دون تحقيق تحول نوعي في مسيرة العلاقات السورية -العربية، كان يمكن أن يصبح سمة العام الحالي.

التطوّر اللافت في هذا السياق أيضاً، ما تردد إعلامياً عن زيارة أجراها مدير الاستخبارات العامة السورية للرياض أخيراً، ولقائه عدداً من المسؤولين السعوديين. في استعادة على ما يبدو لحوار كان قد بدأ عام 2015 مع زيارة رئيس مكتب الأمن الوطني السوري للرياض.

الأسابيع الأخيرة من هذا العام حملت كذلك تغييرات متسارعة في الموقف السياسي التركي من الحكومة السورية، إذ كرّر الرئيس التركي رجب طيب إردوغان في غير مناسبة سياسية، وأمام وسائل الإعلام، رغبته في لقاء



الرئيس الأسد، فيما كانت الأنباء تتحدّث عن لقاءات تجمع مسؤولي الأمن في كلا البلدين. تطوّر واجهته دمشق بجملة مطالب قبل الدخول في مرحلة تطبيع العلاقات بين البلدين، أولها إخراج أنقرة قواتها من الأراضي السورية ووقف دعمها المجموعات والفصائل المسلحة.

عموماً، وبالاستناد إلى ما اعترى المشهد السياسي من تحولات خلال الفترة الماضية، فإنه يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

-اتساع دائرة الدول العربية الرغبة في تطبيع تدريجي لعلاقتها بدمشق، والمثير للاهتمام أكثر هنا أن من بين هذه الدول تلك المرتبطة بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأميركية، وهذا يعني أن عقد الدول المناهضة لدمشق أخذ في التقلص، خصوصاً أن الأمر لم يعد يقتصر على دول عربية، وإنما هناك دول أوروبية تحافظ اليوم على قناة دبلوماسية مع الحكومة السورية.

-عودة الولايات المتحدة الأميركية لتتشدّد أكثر في موقفها حيال سوريا، إذ بعد مؤشرات أولية لإدارة الرئيس بايدن حول إمكانية تخفيف العقوبات المفروضة على دمشق، عادت هذه الإدارة لتقرض مزيداً من العقوبات على شخصيات وكيانات سورية، وتعرقل أي محاولة عربية للتطبيع الاقتصادي مع دمشق كإعادة تشغيل خط الغاز العربي وربط الشبكات الكهربائية بين الأردن وسوريا ولبنان، وتختتمها بإقرار مجلسي النواب والكونغرس القانون المسمى "محرابة الكبتاغون".

-توقف مفاوضات جنيف لوضع مسودة دستور للبلاد بسبب الإجراءات الغربية وعرقلة الدولة المستضيفة حصول الوفد الروسي على تأشيرات دخول، وذلك على خلفية الموقف من الحرب الأوكرانية. وإذا أخذنا بالاعتبار المواقف السياسية الغربية والتصعيد الأميركي الإسرائيلي على الساحة

السورية، فإن الخلاصة الوحيدة هي أن الحل في سوريا ليس قريباً بعد الحرب الأوكرانية.

### تدهور اقتصادي مستمر

اقتصادياً، كانت الأوضاع أكثر سوءاً مقارنة بها في العام السابق، فالتضخم، تراجع سعر العملة الوطنية، اختناقات الطاقة وغيرها، جميعها تطورات أرخت بظلالها السلبية على مجمل النشاط الاقتصادي في البلاد، ويمكن إيجاز أهم التطورات الاقتصادية التي عاشتها البلاد عام 2022 بالنقاط التالية:

-بدأت الحكومة العام الحالي بإعلانها مباشرة إعادة هيكلة الدعم الحكومي، حيث قامت بداية باستبعاد ما يقرب من 600 ألف أسرة صنّفت غير مستحقة للدعم، إلا أن الأخطاء والثغر الكبيرة التي ظهرت في قاعدة البيانات الحكومية والانتقادات الشعبية الواسعة للمشروع، خصوصاً فيما يتعلق بالمعايير المستخدمة في عملية الاستبعاد القائمة على الملكية، وليس على الدخل، أجبرتا الحكومة على إجراء مراجعة جزئية فقط للمشروع، من دون معالجة ما أثير من انتقادات جوهرية

-استمرار تعمق الأزمات المعيشية لجهة الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات، وفقدان بعضها من الأسواق المحلية. فمثلاً شهد عام 2022 أزميتين خانقتين في المشتقات النفطية، الأولى كانت خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، والثانية في أواخر العام. وتبرر الحكومة تلك الأزمات بتداعيات الحصار الغربي المفروض على البلاد، وما تسببه من ارتفاع في تكاليف الاستيراد وصعوبة توفير المواد والقطع الأجنبي، وكذلك استمرار احتلال القوات الأميركية لحقول النفط والقمح في المنطقة الشرقية.

-محدودية الانفتاح الاقتصادي العربي، الذي كان منتظراً أن تتحسن مؤشراتته في أعقاب بعض الخطوات السياسية البارزة، إذ باستثناء إعلان مشروع لشركة إماراتية هدفه إقامة محطة كهروضوئية، لم يسجل أي تطور لافت على مستوى التعاون الاقتصادي بين دمشق وباقي الدول العربية، على الرغم من الإشارات الإيجابية التي لمسها الوزراء السوريون خلال زيارتهم بعض العواصم العربية. لا بل إن خط الغاز العربي الذي كان يفترض أن يبدن في مطلع العام لنقل الغاز المصري إلى لبنان، لم يكتب له النجاح إلى اليوم بسبب الموقف الأميركي الراض لمنح مصر موافقة خطية على تصدير الغاز إلى لبنان عبر الأراضي السورية.

-تراجع نسبة التمويل الخارجي للمشروعات الإنسانية تحت ضغط تداعيات الأزمة الأوكرانية وما صاحبها من موجات لجوء واسعة، وهو ما ترك تأثيراته في تنفيذ بعض المشروعات الخدمية والتنمية، وعلى حجم المساعدات الإغاثية المقدمة ونسبة المستفيدين منها.

مجرد رقم: مع انتهاء عام 2022، تكون الأزمة السورية قد اقتربت من إنهاء عامها الحادي عشر مخلفة تأثيرات سياسية، اقتصادية، واجتماعية تتباين التقديرات حول عدد ضحاياها، خسائرها الاقتصادية، وتداعياتها الاجتماعية. إلا أنها تبقى في نظر العالم أخطر الأزمات التي واجهته في العصر الحديث. ومع ذلك فإن أفق التوصل إلى تسوية سياسة لهذه الأزمة لا يزال بعيداً تبعاً لكل المؤشرات والتطورات الجارية التي مرت عام 2022، وهذا من شأنه استمرار تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها السوريون في الداخل والخارج، وتالياً عدم استقرار أوضاع المنطقة سياسياً، أمنياً، واقتصادياً. فما الذي سيحمله العام الجديد إلى السوريين وأزمتهم؟ وهل دخول

الأزمة عامها الثاني عشر مجرد رقم جديد تسجله الأزمة أم هو بداية لانفراج

ما؟

<https://www.almayadeen.net/articles/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2022:-%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%B9%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D8%AF%D9%8A%D8%AF>

## 19 - ريف دمشق و حلب الأكثر تضرراً: الحرب ترحل... والإعمار

لا يأتي

زياد غصن، مقالتني في ملف صحيفة الأخبار اليوم "أميركا للسوريين:

لا متنفس لكم"

على رغم الشكوك المثارة من قبل البعض حيال دقة الأرقام الرسمية، إلا أن ما تُظهره البيانات الأولية في شأن نسبة الضرر الحاصل جرّاء الحرب، في الأبنية السكنية والبنى التحتية في معظم المحافظات السورية، يبقى مع ذلك صادماً، فيما يؤكد أن عملية إصلاح وإعادة إعمار ما حُرّب ودُمّر تحتاج إلى جهد كبير جداً، لم تتوفّر بعد الظروف السياسية والإمكانات الاقتصادية اللازمة له.

على رغم انحسار المعارك عن مساحة ليست بالقليلة من جغرافيا البلاد منذ حوالي عامين ونصف عام، إلا أن مشاهد الدمار والخراب التي لا تزال حاضرة، ولا سيما بين الأبنية السكنية والمنشآت والبنى التحتية، تُطرح تساؤلات كثيرة بين عموم السوريين. تساؤلاتٌ يصف البعض الإجابة

الموضوعية عليها بأنها باتت تعجيزية في ضوء التدهور الاقتصادي المستمر الذي تعيشه البلاد، واستعصاء جهود الحلّ السياسي. فمن الذي سوف يعيد البناء، أو على الأقلّ يعيد الوضع إلى ما كان عليه سابقاً؟ ومن أين سيتمّ تمويل كلّ ذلك؟ وما هو التاريخ المتوقّع لتحقيق هكذا طموح؟ حتى وقت قريب، لم تكن هناك أيّ بيانات رسمية ترصد حجم الدمار وتوزّعه الجغرافي؛ إذ باستثناء ما خلص إليه مسح السكّان الذي أُجري في عام 2014، فإن كلّ ما نُشر في السنوات التالية كان صادراً عن منظمات أممية ودولية ومراكز وجهات بحثية غير رسمية، أو تقديرات شخصية لباحثين ومهتمين بالشأن العام داخل البلاد وخارجها، وهذا ما كان يطرح شكوكاً حيال دقّة بعض هذه البيانات، خاصة تلك التي لم تستند إلى منهجية علمية متقدّمة في الإحصاء أو إلى صور الأقمار الصناعية.

#### محافظة واحدة ناجية فقط

أفراح، أخيراً، عن بعض البيانات الرسمية الهامة المتعلقة بحجم الضرر الذي لحق بالأبنية السكنية والبنى التحتية في جميع المحافظات السورية، باستثناء إدلب والرقّة. وبحسب البيانات الأولى التي حصلت عليها «الأخبار»، فإن عدد الوحدات السكنية في المناطق الخاضعة حالياً لسيطرة الحكومة، والتي تعرّضت للضرر الجزئي والكامل خلال سنوات الأزمة، قُدّر بحوالي 215 ألف وحدة. وجاءت محافظة ريف دمشق في صدارة المحافظات لجهة نسبة هذا الضرر الذي قُدّر فيها بحوالي 40%، تلتها محافظة حلب بحوالي 38%، فمحافظة حمص ثالثاً بحوالي 30%، ثمّ محافظة دير الزور رابعاً بنسبة قُدّرت بحوالي 18%، ومحافظة الحسكة خامساً بحوالي 15%، وحماة سادساً بنسبة 10%. أمّا محافظة درعا، التي انطلقت منها شرارة

الأحداث في عام 2011، ثم ركبت قطار المصالحات في عام 2018 تقريباً، فإن التقديرات الرسمية تتحدّث عن تضرّر حوالي 6.5% من وحداتها السكنية. وعلى الرغم من أن معظم أحياء العاصمة بقيت آمنة وبعيدة عن المعارك والاشتباكات، إلا أن نسبة الضرر الذي لحق بوحداتها السكنية قُدّرت بحوالي 5%؛ إذ إن دخول بعض الأحياء كجوبر، القابون، مخيم اليرموك، التضامن، القدم، وغيرها على خطّ الأزمة، تسبّب بضرر كبير لوحداتها السكنية، إلا أن نسبته إلى إجمالي واقع الوحدات على مستوى المحافظة، كانت قليلة مقارنة بالمحافظات الأخرى. وهذا أيضاً ما ينطبق على محافظة اللاذقية التي قُدّرت نسبة الضرر في وحداتها السكنية بحوالي 3.5%. أمّا المحافظتان اللتان سجّلتا نسبة ضئيلة جداً من هذا الضرر، فهما: القنيطرة (0.8%) والسويداء (0.2%)، بينما لم تُسجّل أيّ نسبة في محافظة طرطوس. لكن هل هناك إسقاط لهذه النسب مالياً؟ وهل جرى تقدير قيمة الأضرار؟

عملياً، ليست هناك أيّ تقديرات رسمية معلنة حول قيمة الأضرار، في حين أن التقديرات الخاصة غير الرسمية كثيرة ومتشعبة، إلا أن أكثرها موضوعية هي تلك الصادرة عن «المركز السوري لبحوث السياسات»، الذي اعتمد في تقديراته على نتائج مسح السكّان الرسمي لعام 2014، وعلى مقابلات الخبراء والبيانات الثانوية وخرائط معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب. ويقدر المركز قيمة مخزون رأس المال المدمر كلياً أو جزئياً بحوالي 64.5 مليار دولار، بما يشمل المؤسسات العامّة والخاصة والمعدّات والأبنية السكنية وغير السكنية المدمّرة.

حتى المحافظات الآمنة

ولا يقلّ الضرر الذي لحق بالبنى التحتية خلال سنوات الأزمة، أهمية عن ذلك الذي أصاب الوحدات السكنية، لا بل إنه قد يكون أكثر أهمية بالنسبة إلى النازحين واللاجئين الراغبين في العودة إلى منازلهم لترميمها وسكنها، وكذلك بالنسبة إلى المؤسسات الحكومية التي تجد نفسها حالياً عاجزة في ظلّ شحّ الإمكانيات والموارد المالية لإعادة إصلاح وتأهيل جميع البنى التحتية والمرافق الخدمية المتضرّرة، ولا سيما أن البيانات الحكومية تُظهر أن نسبة الضرر الحاصل في هذه البنى لم تكن دائماً متناسبة مع نسبة ما تعرّضت له الوحدات السكنية من دمار كليّ أو جزئيّ. وهذا يمكن ملاحظته بوضوح في محافظات كدرعا، السويداء، القنيطرة، اللاذقية، الحسكة، وحتى في طرطوس التي لم تسجّل أيّ ضرر في وحداتها السكنية.

الملاحظة الثانية التي تحمل عليها البيانات الرسمية، هي أن النسبة الكبرى لتضرّر البنى التحتية سجّلت في محافظات المنطقة الشرقية، حيث كان يتواجد ويسيطر تنظيم «داعش»، ويتركز قصف قوات «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن، إذ تشير تلك البيانات إلى أن محافظة الرقة، التي شهدت قصفاً أميركياً واسع النطاق بحجّة تحرير المدينة من تنظيم «داعش»، كانت الأكثر تضرّراً بين المحافظات حيث بلغت النسبة حوالي 78%، ثمّ جاءت دير الزور ثانياً بنسبة 67%، فالحسكة ثالثاً بنسبة 60%. وتضيف البيانات المُشار إليها أن محافظة حلب احتلّت المرتبة الرابعة بنسبة قدرها 59%، ثمّ حلت درعا في المرتبة الخامسة بنسبة 58%، على رغم أنها كانت من بين المحافظات الأقلّ تضرّراً في وحداتها السكنية، وكذلك الحال بالنسبة إلى محافظة حماة التي سجّلت حوالي 56%. أمّا محافظة ريف دمشق، فقد قدّرت نسبة الضرر في بناها التحتية بحوالي 48%، تلتها محافظة السويداء

بنسبة 47%، فمحافظة حمص بحوالي 45%، والقنيطرة بـ40%، ثم طرطوس التي لم تسجّل أيّ ضرر في وحداتها السكنية، فيما الضرر في بناها التحتية بلغ حوالي 22.5%، وهي نسبة ناتجة غالباً من الأحداث التي شهدتها بعض مناطق المحافظة بداية الأزمة، ثم نتيجة الضغط السكاني الذي شكّله النازحون الوافدون إليها. وبينما قُدّرت نسبة الضرر في البنى التحتية لمحافظة اللاذقية بحوالي 17%، فقد جاءت دمشق أخيراً بنسبة لم تتجاوز 7%. أمّا إدلب فقد غابت عن الإحصاءات، لوقوع المدينة ومناطق عدّة من المحافظة تحت سيطرة الفصائل المسلّحة.

<https://www.al-akhbar.com/Syria/351433/%D8%B1%D9%8A%D9%81->

%D8%AF%D9%85%D8%B4%D9%82-%D9%88%D8%AD%D9%84%D8%A8-  
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%AA%D8%B6%D8%B1-  
%D8%B1%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-  
%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D9%84-  
%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1-  
%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%A3%D8%AA

الدكتور مصطفى العبدالله الكفري  
تقارير



20 - سعر صرف الليرة السورية تجاه بعض العملات العالمية

بتاريخ 1955 /06/06

وهذه آخر اسعار القطع في سوق دمشق :

دولار اميركي	١	:	٣٥٧	قرشا سوريا
جنيه استرليني	١	:	٩٤٠	قرشا سوريا
جنيه مصري	١	:	٩٤٥	قرشا سوريا
١٠٠٠ فرنك فرنسي	١	:	٩٣٥	قرشا سوريا
١٠٠٠ لير ايطالي	١	:	٥٧٥	قرشا سوريا
١ فرنك سويسري	١	:	٨٢	قرشا سوريا
١ فرنك بلجيكي	١	:	٧	قروش سورية

وتسمح قوانين النقد وانظمتها في سوريا بحرية نقل العملات

من صفحة عائلات حلب العريقة

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

**M E A K Weekly Economic Report No. 419**

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

05 February 2023

Link to download the report in PDF format: [here](#)

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web.

I put it at the disposal of academics, economists, decision-makers and followers, to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible.

Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.